الدكتور
محمد عمارة
المفكر الإسلامي



مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية ـ عابدين ـ القاهرة
ت ٢٣٩١٧٤٧٠ فاكس ٢٣٩٠٢٧٤٦

مقام العقل
عند شيخ الإسلام ابن تيمية
الدكتور محمد عمارة
الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة
١٠٠ صفحة ١٤ × ٢٠ سم
رقم الإيداع: ٢٠١١/٩٢٨٤
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-225-311-9



دار الكتب والوثائق القومية
دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد
إدارة الشئون الفنية

عمارة، محمد
مقام العقل عند شيخ الإسلام ابن تيمية / محمد عمارة .-
القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠١١
١٠٠ صفحة؛ ١٤ سم
تدمك ٩ ٣١١ ٢٢٥ ٩٧٧
١- الفلسفة الإسلامية.
٢- العقل.
٣- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام.
أ- العنوان.

١٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

لأن الشريعة الإسلامية هى الشريعة الإلهية الخاتمة . . . والخالدة . . والعالمية . . كان التجديد فيها سُنَّة من سُنَن الله التى لا تبديل لها ولا تحويل .

ذلك أن الشريعة وَضْع إلهىّ ثابت . . وحتى يستجيب « الثابت » لمستجدات الواقع « المتغير » وقفت هذه الشريعة عند الثوابت والكليّات والقواعد وفلسفة التشريع . . . وتركت للفقه ـ الذى هو علم الفروع ـ التجديد فى التفاصيل والجزئيّات التى تواكب المستجدات بالأحكام المستمدة من ثوابت الشريعة وقواعدها وكلياتها . ولهذه الحقيقة ـ التى تفردت بها شريعة الإسلام وأمته ـ كانت سلسلة المجددين فى التاريخ الإسلامى معْلمًا من معالم هذا التاريخ . .

ولقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية واحدًا من أبرز الأعلام المجددين للإسلام . . بل لقد تميز تجديده بالجمع بين العلم والعمل . . بين الفكر والموقف . . بين اللسان والسنان . . بين

الاجتهاد والجهاد . . فغدى نموذجًا متميزًا ـ إن لم يكن منفردًا . منذ عصره ، وحتى العصر الذى نعيش فيه . .

ولذلك لم يكن بدعًا أن يكون لابن تيمية دور ملحوظ فى حركة التجديد والإحياء التى شهدتها أمتنا فى عصرنا الحديث . .

وفى هذه الدراسة ـ الموجزة ـ التى نقدم بين يديها حقائق جديدة تضىء مساحات من فِكْر ابن تيمية غفل عنها الكثيرون . . بل لا نبالغ إذا قلنا : إن هذه الدراسة ـ على إيجازها ـ إنما هى رسالة إنصاف لهذا الإمام العظيم من المتعصبين له والمتعصبين ضده على حدّ سواء .

ولأن كثيرين ـ من خصوم ابن تيمية ومن أنصاره ـ قد أساءوا فهم مقام العقل في فلسفته وفكره ، أتبعنا هذه الدراسة بصفحات تحمل نفائس من نصوصه حول مقام العقل . . وهى نصوص تصحح التصورات المغلوطة عن هذا الإمام العظيم ، الذى استحق بجدارة لقب مجدد السلفية وفيلسوفها . .

والله من وراء القصد . . نسأله العون والتوفيق . . إنه ـ سبحانه ـ أفضل مسئول وأكرم مجيب .

دكتور

محمد عمارة

طرف من حياة ابن تيميّة وآثاره الفكرية

هو : أبو العباس ، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الخضر ، النميرى الحرانى [٦٦١ - ٧٢٨هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨م] .

فيلسوف السَّلَفية وحكيمها ، الذى انتقل بها من مرحلة الوقوف عند النص وَحْدَهُ - وأحيانًا ظاهر النَّصِّ - إلى مرحلة فلسفة النَّصِّ وعَقْلَنَتِهِ . .

وهو واحد من أَبرز المجددين فى عصره ؛ إِذْ جَمَعَ إلى الاجتهاد . . . والجهاد ضد الغُزَاة - بالفكر والسَّيف - تقديم « مشروع فكرى » لتجديد الفكر الإسلامى والحضارة الإسلاميّة .

ولو أَنَّ المشروع التجديدى لابن تيمية قد وَجَد « الدَّولة . . والسياسة » التى تنهض به لتغيَّر وجْه العالم الإسلامى ووجهته ، ولاختصرت الأمة من عُصور التَّراجع الحضاريّ عِدة قُرون !

ولقد ظلَّت لابن تيمية هذه المكانة المتميزة والمرمرقة فى حركة الإصلاح الإسلامى ، منذ عصره ، وحتى هذه اللَّحظات .

لقد كان ابن تيمية إمام النَّاقدين والنَّاقضين للفكر اليونانيّ - منطقًا وفلسفة - ومن أبرز الذين اجتهدوا لإبداع البديل الإسلامى لفكر اليونان - الذى تسرَّب إلى كثير من مَنَاحى الفكر الإسلامى - كما كان من أبرز الناقدين للفكر الباطنى الغنوصى ، الذى مثل

ـ مع الفكر اليونانى ـ جناحى التهديد لتميُّز الوسطية الإسلامية الجامعة . . والمتوازنة . .

* * *

وُلِد ابن تيمية بحران . . ونبغ واشتهر بدمشق . . وتجلّت آيات نُبوغه ـ فى المناظرة والاستدلال والتفسير والإفتاء والتدريس ـ وهو دُون العشرين من عمره . . ولقد كان قلمه ولسانه فرسى رهان فى التعبير عن إبداعات عقله الكبير .

وكانت فتاواه ـ التى خالف فى بعضها عددًا من علماء عصره من أَسباب محنته ، وميادين جهاده . .

فَسُجن بمصر ـ بالقاهرة . . والإسكندرية ـ فلما أُطلق سراحه رحل إلى دمشق [سنة ٧١٢هـ ، سنة ١٣١٢م] . . ثم أُعيد اعتقاله بها [سنة ٧٢٠هـ ، سنة ١٣٢٠م] .. ثم أُطلق سراحه مرة أخرى .. ثم أُعيد اعتقاله إلى أن مات معتقلاً بقلعة دمشق [٧٢٨هـ ، ١٣٢٨م] . .

ولقد حوّل ابن تيمية سجنه من مِحْنة لحريّته الشخصية إلى نعمة لِسياحَاتِهِ الفكرية وإبداعاته فى علوم الإسلام . .

وعندما مات ، خرجت دمشق عن بَكْرة أبيها فى جنازته ، تعبيراً عن مكانته المتميزة والممتازة بين العلماء المجاهدين .

ولقد خلّف ابن تيمية من الآثار الفكرية ما يزيد على أربعة آلاف كراسة ، غطّت مختلف ميادين العلوم ـ من الأُصُول . . إلى الفقه . . إلى التفسير . . إلى الحديث . . إلى السياسة الشرعية . . إلى الفلسفة والمنطق . . إلى الفتاوى التى عكست إمامته لعصره . . وفقهه للواقع الذى عاش فيه . . واستشرافه لمستقبل أُمَّته . . ووعيه بالمخاطر المُحْدِقة بدار الإسلام ـ وذلك غير الرُّدود الكثيرة التى كتبها على المخالفين . . مسلمين وغير مسلمين .

ومن هذه الآثار الفكرية ـ غير الفَتَاوى ـ :

١- « الإيمان » .

٢- « منهاج السُّنَّة النبوية » .

٣- « درء تعارض صريح المعقول مع صحيح المنقول » .

٤- « الرد على المنطقيين » .

٥- « نقض المنطق » .

٦- « الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان » .

٧- « اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم » .

٨- « الصارم المسلول على شاتم الرسول » .

٩- « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » .

١٠- « السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية » .

١١- « نظرية العقد » .

١٢- « التوسُّل والوسيلة » .

وعشرات الرسائل التى ردَّ فيها على المخالفين .

جهاده للصّليبيّة والباطنيّة :

وكما جَاهَد ابن تيمية بالسَّيف ضد الاختراق « الصَّليبى ـ التَّترى » لديار الإسلام ، كذلك كان جهاده ـ بالقلم واللسان ـ لتحصين العقل المسلم ضد الاختراق الفكرى الذى تمثل فى الباطنية الغنوصية وفى العقلانية اليونانية اللادينية . . وأيضًا ضد الجمود والتقليد . . والبدع والخرافات .

وعلى امتداد التاريخ ـ منذ عصره وحتى الآن ـ كان ولا يزال واحدًا من أَبرز الملهمين لدعوات الإصلاح والتجديد على امتداد عالم الإسلام . .

النظرات الجزئيّة والمميّزة لمشروع ابن تيمية التجّديدى :

ولقد كانت النَّظرات الجزئية والمجتزئة لهذا المشروع التجديدى المتكامل الذى أبدعه شيخ الإسلام ابن تيمية ، والتى غفل أصحابها عن رؤية المعالم المتكاملة لهذا المشروع . . كانت وراء سوء الفهم وسوء الظن الذى وُجِهَ به هذا الإمام العظيم . . سواء من بعض معاصريه . . أَو حتى فى العصر الذى نعيش نحن فيه ! . .

نعم . . لقد كان ابن تيمية - ومَشْروعه الفكريّ التجديديّ - ولا يزال فى حاجة ماسة إلى « العين اللامة » التى تحيط بمعالمه الكاملة ، والتى تفقهه فى ضوء العصر الذى اكتمل فيه ، والتى تميز فيه بين « المنهج » وبين « التطبيقات » ، وبين « الأصول . . الثوابت » وبين « الفروع . . المتغيرة » . . وذلك إنصافًا لهذا الإمام العظيم من المُتَعصِّبين له والمُتَعَصِّبين ضده جميعًا ! . .

وحتى تنقشع السُّحب عن عبقريته الإسلامية فيعود إلى موقعه المناسب من إمامة الصحوة الإسلامية المعاصرة ، مع غيره من أَقرانه ومن تلاميذه الأئمة الأعلام . .

لقد ارتفعت الكثير من « سحب الأوهام » حول فِكْرِ ابن تيمية ، فحَجَبت - أَوْ كادت - حقائق فِكْر هذا الإمام العظيم . . حتى ظَنَّهُ البعض :

- عَدُوًّا للعقل . . وكارثة على العقلانية ! . .
- وضيِّق الصَّدر بالخلاف . . يُكَفِّرُ المخالفين ! . .
- حتى رأينا - فى واقعنا الراهن - من يُسمّى نفسه « فيلسوف العلمانية » ينعت شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه إمام الرجعية . . وزعيم الإرهابيين !! . .

نعم . . حَدَث كل هذا الخَلْط وسُوء الفهم - مع افتراض حُسْن النية - من غيبة الرؤية المتكاملة لفكر ابن تيمية ومشروعه

التجديدى ، وفقهه فى ضوء العصر الذى عاش فيه . . والتحديات التى واجهت العقل المسلم فى ذلك التاريخ . .

ابن تيميّة والعقلانيّة المؤمنة :

إن خصوم ابن تيمية لم يفقهوا ما أبدعه فى العقلانية الإسلامية المتميزة . . وما قدَّمه من « نظرية » متكاملة فى علاقة التكامل بين المعقول والمنقول . . ذلك الإبداع الذى مَثَّلَ « ديوانًا فى العقلانية المؤمنة » . . والذى نشير إلى عنوانه فى هذه السُّطور ، التى يقول فيها :

« إنَّ ما عُرف بصريح العقل لا يُتَصَوَّر أن يُعارضه مَنْقولٌ صحيح فقط . . وقد تأملتُ ذلك فى عامة ما تنازع الناسِ فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها ، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك .

ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذى يُقال إنه يُخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرّد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح المعقول ؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ، بل يخبرون بمجارات العقول،فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته[1].

والقول كلما كان أفسد فى الشرع كان أفسد فى العقل ، فالحق لا يتناقض ، والرسل إنما أخبرت بحق ، والله فطر عباده على معرفة الحق ، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة .

قال الله تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ (فصلت:٥٣). فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة لأن القرآن الذى أخبر به عباده حق ، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول . . »[2].

ابن تيمية ومَسألة التحسِين والتّقبيح :

وكثيرون ـ من خُصوم ابن تيمية ومن أَنصاره ـ يَظُنُّون أَن الرَّجل لم يكن من القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين ، بحسبان

(١) ابن تيمية : [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] ج١ ص ٨٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ .

(٢) ابن تيمية : [منهاج السُّنَّة النبوية] ج١ ص ٨٢ . طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ .

أن ذلك هو قول المعتزلة ، الذين وقف ابن تيمية من بعض آرائهم موقف الناقد . ولو قرأ هؤلاء وهؤلاء ما كتبه ابن تيمية فى التحسين والتقبيح بالعقل لانقشعت عنهم هذه الظنون والأوهام . . فلقد كان يَرَى أن هذا القول هو قول جمهور أهل السُّنَّة والجماعة . . وفى ذلك قال :

« وأكثر الطَّوائف على إثبات الحُسن والقُبح العقليين . . وهذا قول الحنفية ، ونقلوه أيضًا عن أبى حنيفة [٨٠ - ١٥٠هـ ٦٩٩ - ٧٦٧م] نفسه ، وهو قول كثير من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، كأبى الحسن التميمى [٣٧١هـ] وأبى الخطاب ، وغيرهما من أئمة أصحاب أحمد [١٦٤ -٢٤١هـ ٧٨٠ - ٨٥٥م] وكأبى على بن هريرة [٣٤٥هـ] وأبى بكر القفال الشاشى [٣٦٥هـ] وغيرهما من الشافعية . وكذلك من أصحاب مالك [٩٣ - ١٧٩هـ ٧١٢ - ٧٩٥م] وكذلك أهل الحديث ، كأبى نصر السجزى [٤٤٤هـ] وأبى القاسم سعد ابن على الزَّنجانى [سنة ٤٧١هـ] وغيرهما .

بل هؤلاء ذكروا أن نفى ذلك هو من البدع التى حدثت فى الإسلام فى زمن أَبى الحسن الأشعرى [٢٦٠-٣٢٤هـ ٨٧٤-٩٣٦م] لما ناظر المعتزلة فى القدر بطريق الجهم بن صفوان

[١٢٨هـ ٧٤٥م] ونحوه من أئمة الجبر ، فاحتاج إلى هذا النفى .»

قالوا : وإلا فنفى الحُسن والقُبح العقليين مُطلقًا لم يَقُلْهُ أحدٌ من سلف الأمة ولا أئمتها ، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف فى تعليل الأحكام وبيان حكمة الله فى خلقه وأمره ، وبيان ما فيما أمر الله به من الحُسنِ الذى يُعلم بالعقل وما فى مناهيه من القُبح المعلوم بالعقل ، يُنافى قول النفاة . .

والحُسن والقُبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم،وهذا مما لا ريب فيه أنه يُعرف بالعقل، ولهذا اختار الرازى [٥٤٤ - ٦٠٦هـ ١١٥٠ - ١٢١٠م] فى آخر أمره أن الحُسن والقُبح العقليين ثابتان فى أفعال العباد . وأما إثبات ذلك فى حق الله تعالى فهو مبنىّ على معنى محبة الله ورضاه ، وغضبه وسخطه ، وفرحه بتوبة التائب ، ونحو ذلك .

وأما العقل ، فأخصُّ صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويفعله ، ويعلم ما يضره ويتركه . والمراد بالحسن هو النافع ، والمراد بالقبيح هو الضار . فكيف يقال: إن عقلَ الإنسان لا يُمَيِّزُ بين الحسن والقبيح ؟ وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟ بل وجنس الناس

يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ، وينفر عمن يتصف بالقبائح ، فذاك يميل جنس الإنسان إلى سمع كلامه ورؤيته ، وهذا ينفر عن رؤيته وسمع كلامه . .

إنَّ العقل يحب الحق ويلتذُّ به ، ويحب الجميل ويلتذُّ به ، وإنَّ محبة الحمد والشكر والكرم هى من العقليات . . وإن للإنسان قوتين : قوة علمية فهى تحب الحق ، وقوة عملية فهى تحبُّ الجميل ، والجميل هو الحَسَن ، والقبيح ضده . . » [1].

نعم . . هكذا تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن قدرة العقل على التحسين والتقبيح . . فأزال أوهامًا متراكمة فى « عقول » خصومه وأنصاره أجمعين ! . . فهلا أَعادوا قراءته ؟! . . وهلا فَقِهُوا عباراته الجميلة والعميقة التى يقول فيها :

« إن جنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ، وينفر عمن يتصف بالقبائح . . وإن العقل يحب الحق ويلتذ به ، ويحب الجميل ويلتذ به . . وإن للإنسان قوتين : قوة علمية فهى تحب الحق ، وقوة عملية فهى تحب الجميل ، والجميل هو الحسن ، والقبيح ضده . . وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟ . . فكيف يقال : إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح ؟! . .

---

(١) ابن تيمية [كتاب الرد على المنطقيين] ص ٤٢٠ - ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ . طبعة دار المعرفة ، بيروت .

ابن تيميّة ومسألة التأويل :

وكثيرون ـ من خصوم ابن تيمية . . ومن أنصاره ـ هم الذين توهموا رفضه للتأويل ، بتعميم وإطلاق . . ولو أنهم فقهوا موقف الرجل لعلموا موقفه من هذه القضية الشائكة . . وهو موقف متوازن وموضوعى . . يقول فيه :

« والتأويل المقبول ما دلّ على مراد المتكلم . . فالمتأوِّل إذا لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة فى كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد ، لا من باب التفسير وبيان المراد .

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التى أخبر عنها ، وذلك فى حق الله هو كنه ذاته وصفاته التى لا يعلمها غيره . . ولهذا قال السلف : إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه .

وكذلك الصحابة والتابعون ، فسروا جميع القرآن ، وكانوا يقولون : إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر به الله عن نفسه ، وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب ، فإن ما أعده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر .

وأما من قال : إن التأويل الذى هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله ، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله ، وقالوا إنهم يعلمون معناه .

والآيات التى ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله ، إنما نفى عن غيره عِلْمَ تأويلها لا عِلْمَ تفسيرها ومعناها..»[1] .

ابن تيميّة ومَسْألة التّكفير :

وفى قضية التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ـ كان ابن تيمية ـ ككل أئمة أهل السُّنَّة والجماعة ـ شديد الحذر والتحذير من التكفير ـ على خلاف ما يتوهم الذين لم يفقهوا حقيقة موقف الإسلام من هذه القضية . . التى يتحدث عنها ابن تيمية فى حسم ووضوح فيقول :

« والذى نختاره أن لا نُكَفِّر أحدًا من أهل القبلة ، والدليل عليه أن نقول : المسائل التى اختلف أهل القبلة فيها مثل : أن الله تعالى هو عالم بالعلم أو بالذات ؟ وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟ وأنه هو متحيز ؟ وهل هو فى مكان وجهة ؟ وهل هو مرئى أم لا ؟ لا تخلو إمّا أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف . والأول

---

(١) ابن تيمية [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] ج١ ص ١١٥ - ١٢٠ .

باطل . إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبى ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث من هذه المسائل فى زمانه عليه السلام ولا فى زمان الصحابة والتابعين ﷺ ، علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول ، وإذا كان كذلك : لم يكن الخطأ فى هذه المسائل قادحًا فى حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة .

إن الكفر حكم شرعى ، متَلقَى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ فى العقل يكون كفرًا فى الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صوابًا فى العقل تجب فى الشرع معرفته . . وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه . . وقد نقل عن الشافعى [١٥٠ - ٢٠٤هـ ٧٦٧ - ٨٢٠م] رضى الله تعالى عنه أنه قال : لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية[1] ، فإنهم يعتقدون حلّ الكذب .

(١) الخطابية : من غلاة الشيعة، أتباع أبى الخطاب محمد بن أبى زينب - مولى بنى أسد - وهم مشبهة ، ادعوا نبوة الأئمة، وأنه لابد من رسول صامت مع الرسول الناطق، وأن محمداً ﷺ هو الناطق ، وعلى هو الصامت ، ولقد ثاروا بالكوفة إبان الدولة العباسية ، وقمعت ثورتهم سنة ١٤٣هـ .

أما أبـو حنيفـة رضـى الله تعـالى عنـه فقـد حكـى الحـاكم [٣٣٤هـ ٩٤٥م] صاحب [المختصر] فى كتاب [المنتقى] عن أبى حنيفة أنه لم يكفّر أحدًا من أهل القبلة .

وحكى أبـو بكـر الـرازىّ عـن الكرخـى [٢٦٠ - ٣٤٠هـ ٨٧٤ - ٩٥٢م] وغيره مثل ذلك . . »[1].

هكذا أعلن ابن تيمية رفضه تكفير أحد من أهل القبلـة ، الـذين يشـهدون أن لا إلـه إلا الله وأن محمـدًا رسـول الله ، لأن مسـائل الخـلاف التـى اختلـف فيهـا المسـلمون لا يتوقـف عليهـا الإيمـان بأصول الدين ، وأركان الإسلام ، التى جاءت بها النصـوص قطعيـة الدلالة والثبوت .

وأعلن أن هذا الموقف هو موقف أئمة المـذاهب المعتـبرة فـى فكر الإسلام .

وبعـد هـذه الإشـارات إلى مواقـف شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة ، وخياراته الفكرية والفقهية ، ندرك الحاجة الماسة إلى إعـادة قـراءة تراثـه قـراءة واعيـة ومتكاملـة ، لا لإنصـافه فقـط ـ وتلـك فريضـة فكرية ـ وإنما لإعادة مشروعه التجديدى كى يفعل فِعْلَه المناسـب فى يقظة الأمة الإسلامية من جديد .

* * *

---

(١) ابن تيمية [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] ج١ ص ٥٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

ويزيد من أهمية هذه القضية ـ إنصاف الرجل . . والدعوة إلى الاستفادة من تراثه الفكرى ـ **أن أئمة الصحوة الإسلامية وأعلام الإحياء الإسلامىّ الحديث قد وقفوا هذا الموقف من تراث شيخ الإسلام** .

الأمر الذى يدلّ على أن تراثه الغنى قد كان حاضراً وفاعلاً فى فِكْرِ هؤلاء الأئمة الأعلام . .

١ – الأستاذ الإمام محمّد عَبده رحمه الله :

فالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ – ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ – ١٩٠٥م] قد دعا إلى إنصاف ابن تيمية من افتراءات خصومه . .

ووصفه بأنه « **أعلم الناس بالسُّنَّة وأشدهم غيرة على الدين** » . وذلك عندما تحدث عن الظلم الذى لحق عددًا من أئمة الإسلام وعلمائه . . من مثل حجة الإسلام الغزالى [٤٥٠ – ٥٠٥هـ ، ١٠٥٨ – ١١١١م] الذى أُحرقت كتبه فى « غرناطة » فى عصر المرابطين [٤٨٣ – ٥٤١هـ ١٠٩٠ – ١١٤٧م].

وشيخ الإسلام ابن تيمية ، الذى قال عنه الأستاذ الإمام : « **لقد قال قوم يعدّون أنفسهم مسلمين فى ابن تيمية ـ وهو أعلم الناس بالسُّنَّة وأشدهم غيرة على الدين ـ : إنه ضال مضل** .

وجاء على أثر هؤلاء مقلِّدون يملئُون أفواههم بهـذه الشتـائم ، وعليهم إثمها وإثم من يقفوهم بها إلى يوم القيامة . . »[1] .

٢- الشيخ محمد البشير الإبراهيمي رحمه الله :

أما عن تأثير ابن تيمية فى حركة الإصلاح الإسلامىّ بـالمغرب العربـىّ . . فـإن الشـيخ محمـد البشـير الإبراهيمـى [١٣٠٦ - ١٣٨٥هـ ١٨٨٩ - ١٩٦٥م] يشير إليه ، فـى مـواطن عديـدة مـن آثاره الفكرية . .

فيقـول عـن الأئمـة الأعـلام الـذين ألهمـوا رواد هـذا الإصـلاح الإسلامى الحـديث ، والـذين أنـاروا الطريـق ، فـى مواجهـة الفكـر الخرافى المتحالف مع الاستعمار والسحق الحضارىّ:

« وما زلنا نلمح وراء كل داجيـة فـى تـاريخ الإسـلام نجمًـا يشرق ، ونسمع بعد كل خفتة فيـه صـوتًا يخـرق ، مـن عَـالِمٍ يعيش شاهدًا ، ويموت شهيدًا ، ويترك بعده ما تتركه الشـمس من شفق يهدى السارين المدلجين إلى حين . .

وما علمنا فيمن قرأنا أخبارهم ، وتقفينا آثارهم من علمـاء الإسلام مثلاً شرودًا فى شجاعة النزال بعـد الحـافـظ الربيـع ابن سالم ، عالم الأندلس . . ولا علمنا فيهم مثالاً فى شـجاعة

---

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج٣ ص ٣٥٩ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة دار الشروق - ١٩٩٣م .

الرأى العام أكمل من الإمام أحمد بن تيمية . . فقد شَنَّهَا حربًا شعواء على البدع والضلالات أقوى ما كانت رسوخًا وشموخًا ، وأكثر أتباعًا وشيوخًا يظاهرها الولاة القاسطون ، ويؤازرها العلماء المتساهلون والمتأوّلون . وقد ادخر الله لهذا العصر الذى تأَذَّنَ فجر الإسلام فيه بالانبلاج ، الواحد الذى بَذَّ الجميع فى شجاعة الرأى والفكر وقوّة العلم والعقل ، وجرأة اللسان والقلب ، وهو محمد عبده فَهَزَّ النفوس الجامدة ، وحَرَّكَ العقول الراكدة ، وتَرَكَ دويًّا مَلأ سمع الزمان ، وسيكون له شأن . . »[1] .

ثم يُنَبّه الشيخ البشير الإبراهيمى ـ من موقع الرجل الثانى فى حركة الإصلاح الإسلامى ـ بالجزائر ـ إلى دور فكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ مع فكر الشيخ محمد عبده ـ فى تبلور بواكير هذا الإصلاح الدينى ـ الذى واجهت به جمعية العلماء المسلمين بالجزائر ـ تحالف « الطرقية والاستعمار الفرنسى » ، فيقول :

« إنهم : قبل أن يظهر الإصلاح بهذا الوطن ، وتلهج الألسنة باسمه ، كانوا يلعنون ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨م] وابن حزم [٣٨٤ - ٤٥٦هـ ٩٩٤-١٠٦٤م]

---

(١) [آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمى] ج٤ ص ١١٣ . جمعها وقدم لها : دكتور أحمد طالب الإبراهيمى . طبعة بيروت سنة ١٩٩٧م .

ومحمد عبده [١٢٦٦-١٣٢٣هـ ١٨٤٩-١٩٠٥م] وغيرهم من أئمة الإسلام الذين جهروا بإنكار البدع ، فلما ظهر الإصلاح بالمظهر الفردىّ كان أمضى سلاح يقاومونه به قولهم: «تيمى ، عبداوىّ»! نسبة إلى ابن تيمية ومحمد عبده ! . .»[١].

ثم يتحدث عن دور مجلة [المنار] للشيخ محمد رشيد رضا [١٢٨٢ - ١٣٥٤هـ ١٨٦٥ - ١٩٣٥م] وكتب ابن تيمية وابن القيم [٦٩١-٧٥١هـ ١٢٩٢-١٣٥٠م] والشوكانى [١١٧٣ - ١٢٥٠هـ ١٧٦٠-١٨٣٤م] فى هذا الإصلاح الدينى ، فيقول :

«ويضاف إلى هذا قراءة [المنار] . . واطلاع بعض الناس على كتب المصلحين القيمة ، ككتب ابن تيمية وابن القيم والشوكانى . . فهذا عامل له أثره فى التمهيد للدعوة الإصلاحية»[٢] .

٣- الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله :

أما رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر الإمام عبد الحميد بن باديس [١٣٠٨-١٣٥٩هـ ١٨٨٩-١٩٤٠م] فإنه

---

(١) [آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمى] ج١ ص ١٢٧ .
(٢) المصدر السابق ، ج١ ص ١٨١ .

يعيد نشر محاضرة الأستاذ محمد كرد على [١٢٩٢ - ١٣٧٢هـ ١٨٧٦ - ١٩٥٣م] عن الشيخ طاهر الجزائرى [١٢٦٨ - ١٣٣٨هـ ١٨٥٢ - ١٩٢٠م] . .

« والذى ولع فى صباه بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وكانت جمهرة الفقهاء فى عصره تكفّر ابن تيمية تَعَصُّبًا وتقليدًا لمشايخهم ، فلم يـر الشيخ طاهر الجزائرى لتحبيبهم بابن تيمية إلا نَشر كتبه بينهم من حيث لا يدرون ! ، فكان يستنسخ رسائله وكتبه ويرسلها مع من يبيعها فى سوق الوراقين بأثمان معتدلة ، لتسقط فى أيدى بعضهم فيطالعونها ، وبذلك وصل إلى غرضه من نشر آراء . . شيخ الإسلام التى هى لباب الشريعة »[1] .

٤ - العلامة أبو الأعلى المودُودى رحمه الله :

وكما رأت الدعوة الإصلاحية ـ ببلاد المغرب الإسلامى ـ فى فِكرِ شيخ الإسلام ابن تيمية « لباب الشريعة الإسلامية » . . كذلك رأت فيه حركة الصحوة الإسلامية ببلاد المشرق الإسلامى - فى القارة الهندية ـ أبرز المجددين فى التاريخ الوسيط لأمة الإسلام .

ففى دراسة **العلامة أبى الأعلى المودودى [١٣٢١ - ١٣٩٩هـ ١٩٠٣ - ١٩٧٩م]** لتاريخ تجديد الدين الإسلامى

---

(١) [ابن باديس : حياته وآثاره] ج٤ ص ١٥٦ ، ١٥٧ . جمعها وقدم لها : دكتور عمار الطالبى . طبعة الجزائر سنة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .

وإحيائـه . . عـرض لمشـاريع التجديـد وإنجـازات المجـددين . . وأجرى دراسة نقدية ـ ومقارنـة ـ بـين هـؤلاء المجـددين . . وفـى دراسته المقارنـة بـين حجـة الإسـلام أبـى حامـد الغـزالى [٤٥٠ - ٥٠٥هـ ١٠٥٨ - ١١١١م] وبين شيخ الإسـلام ابـن تيميـة ، رجَّـح المودودى كِفَّة شيخ الإسـلام علـى كفـة حجـة الإسـلام . . وكتـب يقول :

« لقد تخللت عمل الغـزالى التجديـدى ـ مـع عظمتـه التـى أكسبته صفة « حجـة الإسـلام » ـ نقـائص مـن الجهـة العلميـة والفكرية ، تقسم على ثلاثة أنواع :

نوع منها كان مأتاه ضعف الإمام فى علم الحديث .

والنوع الثانى : كان منشؤه استيلاء العلوم العقلية على ذهنه .

والنوع الثالـث : وقـع فـى أعمـالـه لِمَيَلانـه المتطـرف إلى التصوّف . . » .

وبعد هذا النقد لمشروع الغزالى التجديدى ، تحدّث المـودودى عن مشروع ابن تيمية لتجديد الدين وإحيائه ، فرآه « قد وفـق فـى توسيع دائرة العمل الذى تَركه الإمـام الغـزالـى إلـى وجـه أحسـن وأتم . . فهو :

أولاً : انتقد المنطق والفلسفة اليونانية انتقاداً أشدّ وأدقّ ممـا فعله الإمام الغزالى .

وثانيًا : أقام من الأدلة والبراهين على استقامة عقائد الإسلام وأحكامه وقوانينه ما كان يفوق أدلة الإمام الغزالى سَوَغَانًا فى العقل وأحوى منها لروح الإسلام .

وثالثًا : لم يجتزئ برفع النكير على التقليد الجامد فحسب بل ضرب المثل بمزاولة الاجتهاد على طريقة المجتهدين من القرون الأولى .

رابعًا : جاهد البدع وتقاليد الشرك وضلال العقائد والأخلاق جهادًا قويًا عنيفًا ، ولاقى فى سبيل ذلك أعظم المصائب . ومضافًا إلى هذا العمل التجديدىّ ، جاهد بالسيف همجية التتار ووحشيتهم . . » .

ولا ينسى المودودىّ - مع هذا الإعجاب بشيخ الإسلام ابن تيمية - أن ينبه على الثغرة التى أضعفت مشروعه التجديدىّ . . وهى افتقاره إلى « السلطة السياسية » التى تضعه فى الممارسة والتطبيق . . فابن تيمية - برأى المودودى - «لم يوفق لبعث حركة سياسية فى المسلمين ، يحدث بها الانقلاب فى نظام الحكم ، وتنتقل مقاليد الحكم والسلطة من أيدى الجاهلية إلى أيدى الإسلام»!![1] .

---

(١) أبو الأعلى المودودى [موجز تاريخ إحياء الدين وتجديده] ص ٧٣ ، ٧٦ - ٧٩ . ترجمة : محمد كاظم سباق . طبعة بيروت سنة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

ابن تيمية إمام دعوات الاستنارة فى عصرنا الحديث

هكذا ، غدا المشروع التجديدى لشيخ الإسلام ابن تيمية عاملاً فاعلاً فى حركة الإحياء والإصلاح والتجديد الإسلامى فى عصرنا الحديث وواقعنا المعاصر . . سواء منها « الإصلاح الفكرى » أو « الإصلاح الحركى » . . ولقد استوت فى ذلك سائر بلاد الإسلام . . من محمد عبده ، مهندس المشروع الإحيائى لليقظة الإسلامية الحديثة . إلى رشيد رضا ، الذى حمّل [المنار] فكر هذه اليقظة إلى مختلف بقاع العالم الإسلامى على امتداد نحو أربعين عامًا . .

إلى أئمة الإصلاح الإسلامى ببلاد المغرب الإسلامى: الشيخ عبد الحميد بن باديس . . والشيخ محمد البشير الإبراهيمى . .

إلى شبه القارة الهندية ـ بمشرق العالم الإسلامى ـ عند العلامة المودودى . . ومن قبله ولى الله الدهلوى [١١١٠ - ١١٧٦هـ ١٦٩٩ - ١٧٦٢م] .

هكذا رأينا الرجل الذى مات مظلومًا مسجونًا قد غرس فى ساحة العقل الإسلامىّ بذور الكلمات « الواعية ـ الطيبة » التى بارك الله فيها ، فغدت المظلة التى يستظل بها زعماء الإصلاح الدينى على امتداد عالم الإسلام ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكُلَهَا

كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (إبراهيم: ٢٤، ٢٥) .

لقد مَثَّل ابن تيمية هذا الصرح الخالد فى تاريخ الفكر الإسلامى . . وجَسَّد هذا العطاء المتجدد فى مناهج الإحياء والتجديد لفكر هذه الأمة ، لأسباب كثيرة . . منها :

١- **إخلاصه للإسلام وأمته وحضارته ودياره** . . وتكريس كل حياته وجميع طاقاته لهذه الرسالة العظمى . .

حتى لقد غدا ـ فى هذا الميدان ـ عَلَمًا من أعلام العلماء الذين هم ورثة الأنبياء . . العلماء العدول ، الذين ينفون ـ بالوسطية الإسلامية الجامعة ـ عن هذا الدين « تحريف الضالين وانتحال المبطلين » . .

٢- **واحتضانه تراث الإسلام ، على اختلاف مذاهب أئمة الإسلام** . . دونما تعصب لمذهب دون الآخر ، أو تخندق فى فرقة دون سواها . . فلقد كان مدافعًا عن الحقِّ ـ كما أراه ذلك اجتهاده ـ وناقدًا للخطأ ـ كما أراه ذلك ، اجتهاده . . مع الدعوة إلى (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) الذين خالف اجتهاده اجتهاداتهم . . فكان هذا العنوان الذى اتخذه لأحد كتبه منهاجًا فى تعامله مع الأئمة الذين تركوا بصماتهم على الفكر الإسلامى ، على امتداد تاريخ الإسلام ، وتنوع المذاهب التى ذهب إليها هؤلاء الأئمة الأعلام .

٣- **وبلوغه ـ على درب الإخلاص لمشروعه التجديدىّ ـ إلى درجة «الجهاد» لتحقيق «الاجتهاد»!** . . فلم يكن ابن تيمية مجرد فقيه . . وفيلسوف . . **وإنما كان «مُجَدِّدًا» لفكر الأمة وحياتها وواقعها الذى تعيش فيه** . . وفى هذا الميدان قدَّم حياته وحريته قربانًا فى هذا «الجهاد» .

٤- **كذلك ، كان شيخ الإسلام ابن تيمية مرابطًا على ثغور الإسلام** . . لا يكتفى بالجهاد الداخلى ـ فى عقل الأمة وواقعها ـ وإنما كان شديد البصر والبصيرة بالمخاطر الخارجية التى تحدق بحضارة الإسلام وديار الإسلام . . وفى هذا الميدان كان شديد الوعى «بفقه الأولويات» ، **حتى لقد حمل السلاح وحارب الصليبيين والتتار تحت قيادة النظم السياسية التى مات فى سجونها ! ! . . فضرب لنا مثلاً فى الوعى الحضارى بفقه الأولويات لازلنا فى حاجة إلى فقهه حتى هذه اللحظات .**

وإذا كانت الدراسات التى كتبت عن ابن تيمية ـ فضلاً عن تراثه الفكرىّ ـ إنما تكوّن مكتبة غنية متكاملة فى فكرنا الإسلامى . . فإن ما أشارت إليه هذه الصفحات من مواقفه ـ التى غفل عن حقيقتها الكثيرون من خصومه ومن أنصاره ـ وخاصة موقفه من العقل وعلاقته بالوحى والشرع والنقل . . وموقفه من التأويل . . ورفضه القاطع لتكفير من يشهد أن لا إله إلا الله محمد

رسـول الله . . وكـذلك حضـوره فـى دعـوات الإحيـاء الإسـلامى الحديثة وعند حركات هذا الإحياء . . إنما تمثـل نمـاذج لميـادين تحتـاج إلى دراسات وفقـه ووعـى بمـا قـدم ابـن تيميـة فـى هـذه الميادين .

إن هـذا الإمـام العظـيم ، الـذى مَثَّلَـتْ سَـلَفِيَّتُه أصـالةَ الفكـر الإسلامى ، هو ذاته الذى غدا إمامًـا لـدعوات العقلانيـة والاسـتنارة فى عصرنا الحديث . . ولذلك ، كان حرامًا ـ وإجرامًـا ـ أن يقـول عنه ذلك الـذى يسـمّى نفسـه « فيلسـوف العلمانيـة »: « إنـه مصـدر الرجعية وزعيم الإرهاب »! . . وأن تقول عنه طـريقة صـوفية تَمْـلأ بطونَها بِسُحْتِ الدنانير النفطية : إنه الخبيث المكابر ناقص العقل . . الذى فى قلبه مرض . . المكـذب لـرب العـالمين . . الخـارج مـن الدين ، الذى استبدل عقيدة التثليث بعقيدة التوحيد »!! . .

حرام أن يقال هذا الفحش على هذا الشيخ من شيوخ الإسلام!!

تلك صفحات أردنا بها رفعَ الملام عـن شـيخ الإسـلام ابـن تيمية . . والدعوة إلى فقه جديد لتراث هـذا الإمـام العظـيم . . ليعـود هـذا الـتراث إلى الفعـل والتـأثير فـى حياتنـا الفكريـة المعاصرة . . كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السـماء . كمـا أردنـا بهـا التقـديم لنصوصـه في مقـام العقـل بالإسلام .

والله نسأل أن ينفع بهذه الدراسة . . إنه ـ سبحانه ـ خير مسئول وأكرم مجيب .

دكتور

محمد عمارة

نصوص فى مقام العقل عند ابن تيمية

* العقل - فى لغة المسلمين - : مصدر عقل يعقِل عَقلاً . وهو أيضًا : **غريزة فى الإنسان . فمسماه من باب الأعراض ، لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها .**

وعند المتفلسفة مُسَمّاه من النوع الثانى . .

وإن ما يثبته المتفلسفة من « العقل » باطل عند المسلمين ، بل هو أعظم الكفر ، فإن « العقل الأول » عندهم مُبْدِع كل ما سوى الله ، و« العقل العاشر » مبدع ما تحت فلك القمر ، وهذا من أعظم الكفر عند المسلمين ، واليهود ، والنصارى .

* ومن أخص صفات العقل التى فارق بها الحس ، **أن الحس لا يعلم إلا مُعَيَّنًا ، والعقل يدركه كُلِّيًا مطلقًا ، لكن بواسطة « التمثيل » . ثم العقل يدركها كلها مع عزوب الأمثلة المعيّنة عنه ، لكن هى فى الأصل إنما صارت فى ذهنه كلية عامة بعد تصوره لأمثال معينة من أفرادها** ، وإذا بعد عهد الذهن بالمفردات المعيّنة فقد يغلط كثيراً بأن يجعل الحكم إما أعم وإما أخص ، وهذا يعرض للناس كثيراً . .

*** وإن مبنى العقل على صحة الفطرة وسلامتها ، ومبنى السمع على تصديق الأنبياء - صلوات الله عليهم - . .**

والأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ كملوا للناس الأمرين، فدلوهم على الأدلة العقلية التى بها تعلم المطالب الإلهية التى يمكّنهم علمهم بها النظر والاستدلال، وأخبروهم مع ذلك من تفاصيل الغيب بما يعجزون عن معرفته بمجرد نظرهم واستدلالهم. وليس تعليم الأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ مقصورًا على مجرد الخبر، كما يظنه كثير من النظار، بل هم بينوا من البراهين العقلية التى بها يعلم العلوم الإلهية ما لا يوجد عند هؤلاء ـ (المتفلسفة) ـ البتة. فتعليمهم ـ صلوات الله عليهم ـ جامع للأدلة العقلية والسمعية جميعًا، بخلاف الذين خالفوهم، فإن تعليمهم غير مفيد للأدلة العقلية والسمعية، مع ما فى نفوسهم من الكبر الذى ما هم ببالغيه..

* * *

* .. والقياس الصحيح هو من العدل الذى أنزله ـ (الله) ـ ولا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح ـ لا قياس شرعى ولا عقلى ـ ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعى الذى روعيت شروط صحته يخالف نصًا من النصوص، وليس فى الشريعة شىء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد .. ومتى تعارض فى ظن الظان الكتاب والميزان ـ

النص والقياس الشرعى أو العقلى ـ فأحد الأمرين لازم : إما فساد دلالة ما احتج به من النص ، إما بألا يكون ثابتًا عن المعصوم ، أو لا يكون إلا على ما ظنه ، أو فساد دلالة ما احتج به من القياس ـ سواء كان شرعيًا أو عقليًا ـ بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع فى الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة .

وأبو حامد ـ (الغزالى) ـ ذكر فى (القسطاس المستقيم) الموازين الخمسة ، وهى منطق اليونان بعينه وعبارته .

ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلى الذى أنزله الله هو منطق اليونان ، لوجوه :

أحدها : أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وغيرهم . وهذا المنطق اليونانى وضعه أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق . م) قبل المسيح بثلاثمائة سنة . فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا ؟

الثانى : أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يَزِنون بالموازين العقلية ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليونانى ، وإنما ظهر فى الإسلام لما عُرّبت الكتب الرومية فى دولة المأمون (١٧٠-٢١٨هـ = ٧٨٦-٨٣٣م) أو قريبًا منها .

الثالث : أنه ما زال نُظار المسلمين بعد أن عُرّب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله فى موازينهم العقلية والشرعية . .

* * *

*** وأكثر الطوائف على إثبات الحُسن والقُبْح العقليين ،** لكن لا يثبتونه كما يثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم . بل القائلون بالتحسين والتقبيح من أهل السنة والجماعة من السلف والخلف ، كمن يقول به من الطوائف الأربعة وغيرهم ، يثبتون القدر والصفات ونحوهما بما يخالف فيه المعتزلةُ أهلَ السنة ، ويقولون مع هذا بإثبات الحُسن والقُبح العقليين . وهذا قول الحنفية ، ونقلوه أيضًا عن أبى حنيفة ٨٠-١٥٠هـ = ٦٩٩-٧٦٧م) نفسه . وهو قول كثير من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، كأبى الحسن التميمى (سنة ٣٧١هـ) ، وأبى الخطاب ، وغيرهما من أئمة أصحاب أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥م) - وكأبى على بن هريرة (٣٤٥هـ) وأبى بكر القفال الشاشى (سنة ٣٦٥هـ) وغيرهما من الشافعية . وكذلك من أصحاب مالك (٩٣ - ١٧٩هـ ٧١٢ - ٧٩٥م) ، وكذلك أهل الحديث ، كأبى نصر السجزى (سنة ٤٤٤هـ) ، وأبى القاسم سعد ابن على الزَّنجانى (سنة ٤٧١هـ) ، وغيرهما .

بل هؤلاء ذكروا أن نفى ذلك هو من البدع التى حدثت فى الإسلام فى زمن أبى الحسن الأشعرى (٢٦٠-٣٢٤هـ ٨٧٤-٩٣٦م) لما ناظر المعتزلة فى القدر بطريق الجهم بن صفوان (١٢٨هـ ٧٤٥م) ونحوه من أئمة الجبر، فاحتاج إلى هذا النفى. قالوا: وإلا فنفى الحُسْن والقُبْح العقليين مطلقًا لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما يوخذ من كلام الأئمة والسلف فى تعليل الأحكام، وبيان حكمة الله فى خلقه وأمره، وبيان ما فيما أمر الله به من الحُسْن الذى يعلم بالعقل وما فى مناهيه من القُبح المعلوم بالعقل، ينافى قول النفاة.

والنفاة ليس لهم حجة فى النفى أصلاً، وقد استقصى أبو الحسن الآمدى (٥٥١-٦٣١هـ) ما ذكروه من الحجج، وبيّن أنها عامّتها فاسدة..

وهم يسلمون أن كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص، أو ملائمًا للفاعل أو منافرًا له، قد يُعلم بالعقل، وهذه صفات للفعل، وهى قائمة بالموصوف.

ومن الناس من يظن أن الحُسْن والقُبْح صفة لازمة للموصوف، وأن معنى كون الحُسن «صفة ذاتية له» هذا معناه، وليس الأمر كذلك، بل قد يكون الشىء حسنًا فى حال قبيحًا فى حال، كما يكون نافعًا محبوبًا فى حال وضارًا وبغيضًا فى حال،

والحُسن والقُبح يرجع إلى هذا ، وكذلك يكون حسنًا فى حال وسيئًا فى حال باعتبار تغير الصفات .

والحُسن والقُبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم ، وهذا مما لا ريب فيه أنه يُعرف بالعقل ؛ ولهذا اختار الرازى (٥٤٤ - ٦٠٦هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠م) فى آخر أمره أن الحُسن والقُبح العقليين ثابتان فى أفعال العباد . وأما إثبات ذلك فى حق الله تعالى فهو مبنىٌّ على معنى محبة الله ورضاه ، وغضبه وسخطه ، وفرحه بتوبة التائب ، ونحو ذلك . .

« . . وأما العقل فأخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويفعله ، ويعلم ما يضره ويتركه ، والمراد بالحَسَن هو النافع ، والمراد بالقبيح هو الضار . فكيف يقال إن عقل الإنسان لا يميز بين الحَسَن والقبيح ؟ وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا بل وجنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ، وينفر عمن يتصف بالقبائح . فذاك يميل جنس الإنسان إلى سمع كلامه ورؤيته ، وهذا ينفر عن رؤيته وسمع كلامه» .

« إن العقل يحب الحق ويلتذ به ، ويحب الجميل ويلتذ به ، وإن محبة الحمد والشكر والكرم هى من العقليات . . وإن

للإنسان قوتين : قوة علمية فهى تحب الحق ، وقوة عملية فهى تحب الجميل ، والجميل هو الحَسَن ، والقبيح ضده»[1] .

* * *

« . . والقول كلما كان أفسد فى الشرع كان أفسد فى العقل ، فإن الحق لا يتناقض ، والرسل إنما أخبرت بحق ، والله فطر عباده على معرفة الحق ، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة ، قال الله تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ (فصلت:٥٣) ، فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة ؛ لأن القرآن الذى أخبر به عباده حق فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول . . »[2] .

* * *

* ما عليه سلف الأمة أهل العلم والإيمان أن الله سبحانه وتعالى بيّن من الأدلة العقلية التى يُحتاج إليها فى العلم

---

(١) ابن تيمية (كتاب الرد على المنطقيين) ص ١٩٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ - طبعة دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ .

(٢) ابن تيمية (منهاج السنة النبوية) جـ١ ص ٨٢ طبعة القاهرة ١٣٢١هـ.

ما لا يُقَدِّر أحد من هؤلاء - (المتكلمين والمتفلسفة) - قدره ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه ، وذلك كالأمثال المضروبة التى يذكرها الله فى كتابه التى قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ (الروم:٥٨) **فإن الأمثال المضروبة هى الأقيسة العقلية** ، سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ، ويدخل فى ذلك ما يسمونه براهين ، وهو القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية . .

* وإذا قيل : تعارض دليلان ، سواء كانا سمعيين أو عقليين أو أحدهما سمعيًا والآخر عقليًا ، فالواجب أن يقال: لا يخلو إما أن يكونا قطعيين أو يكونا ظنيين وإما أن يكون أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا ، فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما ، سواء كانا عقليين أو سمعيين أو أحدهما عقليًا والآخر سمعيًا ، وهذا متفق عليه بين العقلاء ؛ لأن الدليل القطعى هو الذى يجب ثبوت مدلوله ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة ، وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان وأحدهما يناقض مدلول الآخر ، للزم الجمع بين النقيضين ، وهو محال ، بل كل ما يُعتقد تعارضه من الدلائل التى يُعتقد أنها قطعية فلابد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعى ، أو ألا يكون مدلولاهما متناقضين ، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين .

وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيًا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء ، سواء كان هو السمعى أو العقلى ، فإن الظن لا يدفع اليقين .

وأما إن كانا جميعًا ظنيين ، فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما ، فأيهما ترجح كان هو المقدم ، سواء كان سمعيًا أو عقليّا .

ولا جواب عن هذا إلا أن يقال : الدليل السمعى لا يكون قطعيًا ، وحينئذ فيقال هذا مع كونه باطلاً فإنه لا ينفع ، فإنه على هذا التقدير **يجب تقديم القطعى لكونه قطعيًا ، لا لكونه عقليًا ولا لكونه أصلاً للسمع . .**

* وكل ما قام عليه دليل قطعى سمعى يمتنع أن يعارضه قطعى عقلى . .

. . . إن إثبات التعارض بين الدليلين العقلى والسمعى ، والجزم بتقديم العقلى معلوم الفساد بالضرورة ، وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء ، وحينئذ فنقول الجواب من وجوه :

(أحدها) : أن قوله إذا تعارض النقل والعقل ، إما أن يريد به القطعيين ، فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ ، وإما أن يريد به الظنيين ، فالمقدم هو الراجح مطلقًا ، وإما أن يريد به ما أحدهما قطعى ، فالقطعى هو المقدم مطلقًا ، وإذا قدر أن العقلى هو

القطعى كان تقديمه لكونه قطعيًّا لا لكونه عقليًّا ، فعلم أن تقديم العقلى مطلقًا خطأ ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقليًّا خطأ .

(الوجه الثانى) : أن يقال : لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة ؛ إذ من الممكن أن يقال: يُقدم العقلى تارة والسمعى أخرى ، فأيهما كان قطعيًّا قُدّم ، وإن كانا جميعًا قطعيين فيمتنع التعارض ، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم . فدعوى المدعى أنه لابد من تقديم العقلى مطلقًا أو السمعى مطلقًا أو الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين دعوى باطلة ، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام ، كما ذكرناه ، بل هو الحق الذى لا ريب فيه .

(الوجه الثالث) : قوله : إن قدمنا النقل كان ذلك طعنًا فى أصله ، الذى هو العقل ، فيكون طعنًا فيه ، غير مُسَلَّم ، وذلك لأن قوله : إن العقل أصل النقل إما أن يريد به أنه أصل فى ثبوته فى نفس الأمر ، أو أصل فى علمنا بصحته ، والأول لا يقوله عاقل ، فإن ما هو ثابت فى نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت ، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره ؛ إذ عدم الدليل ليس علمًا بالعدم ، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفى ثبوتها فى أنفسها فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت فى نفس الأمر ، سواء علمنا صدقه أو لم نعلم ، ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله ، سواء علم

الناس أنه رسول أو لم يعلموا ، وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس ، وما أمر به عن الله فالله آمر به وإن لم يطعه الناس ، فثبوت الرسالة فى نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به فى نفس الأمر ليس موقوفًا على عقولنا أو على الأدلة التى نعلمها بعقولنا ، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت فى نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه ، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع فى نفسه ، ولا معطيًا له صفة لم تكن له ، ولا مفيدًا له صفة كمال ؛ إذ العلم مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم ، تابع له ، ليس مؤثرًا فيه . فإن العلم نوعان :

أحدهما : العملى ، وهو ما كان شرطًا فى حصول المعلوم ، كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله ، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به ، محتاج إليه .

والثانى : الخبرى النظرى ، وهو ما كان المعلوم غير مفتقر فى وجوده إلى العلم به ، كعلمنا بوحدانية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسله وملائكته وكتبه وغير ذلك ، فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم نعلمها ، فهى مستغنية عن علمنا بها . والشرع مع العقل هو من هذا الباب ، فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت فى نفسه ، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه ، وهو مستغن فى نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه

وإلى أن نعلمه بعقولنا ، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع فى نفسه صار عالمًا به وبما تضمنه من الأمور التى يحتاج إليها فى دنياه وآخرته ، وانتفع بعلمه ، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصًا .

وأما إن أراد أن العقل أصل فى معرفتنا بالسمع ، ودليل لنا على صحته ، وهذا هو الذى أراده ، فيقال له : أتعنى بالعقل هنا الغريزة التى فينا ؟ أم العلوم التى استفدناها بتلك الغريزة ؟

أما الأول : فلم ترده ، ويمتنع أن تريده ، لأن تلك الغريزة ليست علمًا يتصور أن تعارض النقل ، وهى شرط فى كل علم عقلى أو سمعى ، كالحياة ، وما كان شرطًا فى الشىء امتنع أن يكون منافيًا له ، فالحياة والغريزة شرط فى كل العلوم سمعيها وعقليها فامتنع أن تكون منافية لها ، وهى أيضًا شرط فى الاعتقاد الحاصل بالاستدلال ، وإن لم يكن علمًا ، فيمتنع أن تكون منافية له ومعارضة له .

وإن أردت بالعقل الذى هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل ، فيقال لك : من المعلوم أنه ليس كل ما يُعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته . فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر ، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ ، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن

الله تعالى أرسله ، مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك . وإذا كان كذلك لم يكن جميع المعقولات أصلاً للنقل ، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ، ولا بمعنى الدلالة على صحته ، ولا بغير ذلك ، لا سيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم ، كالأشعرى فى أحد قوليه ، وكثير من أصحابه أو أكثرهم ، كالأستاذ أبى المعالى الجوينى (٤١٩ - ٤٧٨هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥م) ومن بعده ، ومن وافقهم ، الذين يقولون العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التى تجرى مجرى تصديق الرسول علم ضرورى ، فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلى سهل يسير ، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة . . وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحًا فى أصل السمع ، وهذا بيّن واضح ، وليس القدح فى بعض العقليات قدحًا فى جميعها ، كما أنه ليس القدح فى بعض السمعيات قدحًا فى جميعها ، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها ، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها ، وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التى تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات ، ولا من فساد هذه فساد تلك ، فضلاً عن صحة العقليات المناقضة

للسمع ، فكيف يقال إنه يلزم من صحة المعقولات التى هى ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع؟ فإن ما به يعلم السمع ولا يعلم السمع إلا به لازم للعلم بالسمع ، لا يوجد العلم بالسمع بدونه ، وهو ملزوم له ، والعلم به يستلزم العلم بالسمع ، والمعارض للسمع مناقض له مناف له ، فهل يقول عاقل إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه ؟ !

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعًا واحدًا متماثلاً فى الصحة أو الفساد ، ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له ، لا صحة البعض المنافى له ، والناس متفقون على أن ما يسمى عقليات منه حق ومنه باطل ، وما كان شرطًا فى العلم بالسمع وموجبًا له فهو لازم للعلم به ، بخلاف المنافى المناقض له ، فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطًا فى صحته ملازمًا لثبوته ، فإن الملازم لا يكون مناقضًا ، فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول فى الجملة القدح فى أصله .

فقد تبين بهذه الوجوه الثلاثة فساد المقدمات الثلاث التى بنوا عليها تقديم آرائهم على كلام الله ورسوله .

فإن قيل : نحن إنما نقدم على السمع المعقولات التى علمنا بها صحة السمع .

قيل : إننا سنبين ـ إن شاء الله ـ أنه ليس فيما يعارض السمع شيء من المعقولات التى يتوقف السمع عليها ، فإذا كل ما عارض السمع مما يسمى معقولاً ليس أصلاً للسمع يتوقف العلم بصحة السمع عليه ، فلا يكون القدح فى شيء من المعقولات قدحًا فى أصل السمع .

(الوجه الثانى) : إن جمهور الخلق يعترفون بأن المعرفة بالصانع وصدق الرسول ليس متوقفًا على ما يدعيه بعضهم من العقليات المخالفة للسمع ، والواضعون لهذا القانون ، كأبى حامد (٤٥٠-٥٠٥هـ = ١٠٥٨-١١١١م) والرازى وغيرهما ومعتروفن بأن العم بصدق الرسول لا يتوقف على العقليات المعارضة له ، فطوائف كثيرون ، كأبى حامد ، والشهرستانى (٤٧٩ - ٥٤٨هـ ١٠٨٦ - ١١٥٣م) وأبى القاسم الراغب (٥٠٢هـ ١١٠٨م) وغيرهم يقولون : العلم بالصانع فطرى ضرورى ، والرازى والآمدى وغيرهم من النظار يسلمون أن ا لعلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار ، وحينئذ فالعلم بكون الصانع قادراً معلوم بالاضطرار ، والعلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التى يتحدى الخلق بمعارضتها وعجزوا عن ذلك معلوم بالاضطرار ، ومعلوم أن السمعيات مملوءة من إثبات الصانع وقدرته وتصديق رسوله ، ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التى بها يعلم السمع، بل الذى فى السمع يوافق هذه

الأصول ، بل السمع فيه من بيان الأدلة العقلية على إثبات الصانع ودلائل ربوبيته وقدرته وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه أضعاف ما يوجد فى كلام النظار ، فليس فيه ولله الحمد ما يناقض الأدلة العقلية التى بها يُعلم صدق الرسول ، ومن جعل العلم بالصانع نظريًّا يعترف أكثرهم بأن من الطرق النظرية التى بها يُعلم صدق الرسول ما لا يناقض شيئًا من السمعيات . .

* إن كل من أثبت ما أثبته الرسول ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح كما كان أولى بالمنقول الصحيح ، وإن من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضًا صريح المعقول ، وكان أولى بمن قال الله فيه : ﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠).

* إن الرسول أحال الناس فى معرفة الله على العقل .

* إن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التى لا ريب فيها ، بل العلوم الفطرية الضرورية توافق ما أخبر به الرسل ، لا تخالفه ، وإن الأدلة العقلية الصريحة جميعها موافقة للسمع ، لا تخالف شيئًا من السمع . وهذا ولله الحمد قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف فوجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات لا يذكر أحد منهم فى مسألة دليلاً صحيحًا يخالف ما أخبرت به

الرسل ، بل يوافقه ، **حتى الفلاسفة القائلون بقدم العالم ، كأرسطو وأتباعه ، ما يذكرونه من دليل صحيح عقلى فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل ، بل يوافقه** ، وكذلك سائر طوائف النظار من أهل النفى والإثبات لا يذكرون دليلاً عقليًا فى مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف ، وهذا يعلم به أن المعقول الصريح ليس **مخالفًا لأخبار الأنبياء . . ومن خالف الأنبياء فليس لهم عقل ولا سمع** كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى : ﴿ **كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ** ﴾

(الملك:٨-١١) .

* **فإن قالوا :** لا يتصور أن يُعلم أنه أخبر بما ينافى العقل ، فإنه منزه عن ذلك ، وهو ممتنع عليه .

قيل لهم : فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلى للسمع .

فإن قالوا : إنما أردنا معارضة ما يظن أنه دليل وليس بدليل أصلاً ، أو يكون دليلاً ظنيًا لتطرق الظن إلى بعض مقدماته ، إما فى الإسناد وإما فى المتن ، كإمكان كذب المخبر أو غلطه ، وكإمكان احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدًا .

قيل : إذا فسرتم الدليل السمعى بما ليس بدليل فى نفس الأمر ، بل اعتقاد دلالته جهل ، أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل ، أمكن أن يفسر الدليل العقلى المعارض للشرع بما ليس بدليل فى نفس الأمر ، بل اعتقاد دلالته جهل ، أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل ، وحينئذ فمثل هذا وإن سماه أصحابه براهين عقلية أو قواطع عقلية وهو ليس بدليل فى نفس الأمر ، أو دلالته ظنية ، إذا عارض ما هو دليل سمعى يستحق أن يسمى دليلاً لصحة مقدماته وكونها معلومة ، وجب تقديم الدليل السمعى عليه بالضرورة واتفاق العقلاء .

فقد تبين أنهم بأى شىء فسروا جنس الدليل الذى رجحوه أمكن تفسير الجنس الآخر بنظيره ، وترجيحه كما رجحوه ، وهذا لأنهم وضعوا وضعًا فاسدًا ، حيث قدموا ما لا يستحق التقديم لا عقلاء ولا سمعًا ، **وتبين بذلك أن تقديم الجنس على الجنس باطل ، بل الواجب أن ينظر فى عين الدليلين المتعارضين ، فيقدم ما هو قطعى منهما ، والراجح إن كانا ظنيين سواء كان هو السمعى أو العقلى . . . وتبين أن الجزم بتقديم العقلى مطلقًا خطأ وضلال . . .**

- فإذا علم الرجل بالعقل أن هذا رسول الله ، وعلم أنه أخبر بشيء ، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره ، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم منه ، وألا يقدم رأيه على قوله ، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه ، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه ، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب ، فإذا كان عقله يوجب عليه أن ينقاد لطبيب يهودي فيما أخبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات واستعمالها على وجه مخصوص ، مع ما في ذلك من الكلفة والألم ، لظنه أن هذا أعلم بهذا مني ، وأني إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء ، مع علمه بأن الطبيب يخطئ كثيرًا ، وأن كثيرًا من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب ، بل يكون استعماله لما يصفه سببًا في هلاكه ، ومع هذا يقبل قوله ويقلده ، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه ، فكيف حال الخلق مع الرسل - عليهم الصلاة والتسليم - والرسل صادقون مصدقون ، لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط ، وإن الذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال ، فكيف يجوز أن يُعَارَض ما لم يخطئ قط بما لم يُصب في معارضة له قط ؟ !

* إن كون الشيء معلومًا بالعقل أو غير معلوم بالعقل ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء ، بل هو من الأمور النسبية الإضافية ، فإن زيدًا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكر بعقله ، وقد يعلم الإنسان فى حال بعقله ما يجهله فى وقت آخر ، والمسائل التى يُقال قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اضطرب فيها العقلاء ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا ، بل كل من العقلاء يقول إن العقل أثبت أو أوجب أو شرع ما يقول الآخر إن العقل نفاه أو أحاله أو منع منه ، بل آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون إنه من العلوم الضرورية ، فيقول هذا نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخر إنه غير معلوم بالضرورة العقلية ، كما يقول أكثر العقلاء نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية مرئى من غير معاينة ومقابلة ، ويقول طائفة من العقلاء إن ذلك ممكن ، ويقول أكثر العقلاء إنا نعلم أن حدوث حادث بلا سبب حادث ممتنع ، ويقول طائفة من العقلاء إن ذلك ممكن ، ويقول أكثر العقلاء إن كون الموصوف عالمًا بلا علم قادرًا بلا قدرة حيًا بلا حياة ممتنع فى ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون فى ذلك ، ويقول أكثر العقلاء إن كون الشيء الواحد أمرًا نهيًا خبرًا ممتنع فى ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون فى ذلك ، ويقول أكثر العقلاء إن كون العقل والعاقل والمعقول والعشق والعاشق والمعشوق والوجود

والوجوب والعناية أمرًا واحدًا هو ممتنع فى ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون فى ذلك ، ويقول جمهور العقلاء إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدث ، وإن لفظ الوجود يعمها ويتناولها ، وإن هذا معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من ينازع فى ذلك ، وجمهور العقلاء يقولون إثبات موجودين ليس أحدهما مباينًا للآخر ولا داخلاً فيه ، أو إثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجه ، معلوم الفساد بضرورة العقل ، ومن الناس من نازع فى ذلك ، وهذا باب واسع ، **فلو قيل بتقديم العقل على الشرع ، وليست العقول شيئًا واحدًا بينًا بنفسه ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب ، لوجب أن يُحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته ولا اتفاق للناس عليه ، وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق ، وهذه صفة لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال الناس ، والعلم بذلك ممكن ، وردّ الناس إليه ممكن ، ولهذا جاء التنزيل بردّ الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلاً ﴾** (النساء:٥٩) **فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول ، وهذا يوجب تقديم السمع ، وهذا هو الواجب ، إذ**

لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافًا واضطرابًا وشكًا وارتيابًا ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢١٣) فأنزل الله الكتاب حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه ، إذ لا يمكن الحكم بين الناس فى موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء .

ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره ، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره ، ولكن ما علم بصريح العقل لا يُتصور أن يُعارضه الشرع ألبتة ، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط ، وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها ، بل يُعلم ثبوت نقيضها الموافق للشرع ، وهذا تأملته فى المسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك ، ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذى يُقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة ، فلا يصح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح

المعقول . . ولا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف ، بل موضوع . . ونحن نعلم أن الرسل لا يُخبرون بمحالات العقول بل بمجازات العقول ، فلا يخبرون بما يعلم انتفاؤه ، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته . . »

*** ولكن عامة موارد التعارض هى من الأمور الخفية المشتبهة التى يحار فيها كثير من العقلاء ، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكرسى ، وعامة ذلك من أنباء الغيب التى تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم ،** ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم إما متنازعين مختلفين وإما حيارى متهوّكين - (مضطربين) - وغالبهم يرى أن إمامه أحذق فى ذلك منه ، ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون من العقليات المعلومة بصريح العقل . . بل هذا موجود فى أتباع أئمة الفقهاء وأئمة شيوخ العبادة كأصحاب أبى حنيفة والشافعى (١٥٠ - ٢٠٤هـ / ٧٦٧ - ٨٢٠م) ومالك وأحمد وغيرهم ، تجد أحدهم دائمًا يجد فى كلامهم ما يراه هو باطلاً ، وهو يتوقف فى رد ذلك لاعتقاده أن إمامه أكمل منه عقلاً وعلمًا ، ولا تجد أحدًا من هؤلاء يقول إذا تعارض قولى وقول

متبوعى قدمت قولى مطلقًا ، لكنه إذا تبين له أحيانًا الحق فى نقيض قول متبوعه وأن نقيضه أرجح منه قدّمه لاعتقاده أن الخطأ جائز عليه ، **فكيف يجوز أن يقال إن فى كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل ، وأن يكون كل من اشتبه عليه شىء مما أخبر به النبى ﷺ قدم رأيه على نص الرسول ﷺ فى أنباء الغيب التى ضل فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدى الله والاستضاءة بنور الله الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه ، مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره فى هذا الباب ، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب .**

ففى الجملة ، النصوص الثابتة فى الكتاب والسنة لا يعارضها معقول قط ، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب . وما عُلم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق .

بل نقول قولاً عامًّا كليًّا: **إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول فضلاً عن أن يكون مقدمًا عليها ، وإنما الذى يعارضها شبه وخيالات مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة ، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شُبه سوفسطائية لا براهين عقلية . .**

* والقول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط ، وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمونه عقليات ، كل منهم يقول إنه يعلم بضرورة العقل أو نظره نقيضه ، وهذا ـ من حيث الجملة ـ معلوم ، فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون إن أصلهم المتضمن نفى الصفات والتكذيب بالقدر الذى يسمونه التوحيد والعدل ، معلوم بالأدلة القطعية العقلية ، بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون إن الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد بدون السمع ، كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال ، وهذا هو الذى يجعلونه قطعيًّا ، ويؤثمون المخالف فيه ، وكل من طائفتى النفى والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ما هم متميزون به على كثير من الناس ، وهذا يقول إن العقل الصريح دل على النفى ، والآخر يقول العقل الصريح دل على الإثبات ، وهم متنازعون فى المسائل التى دلت عليها النصوص ، كمسائل الصفات والقدر ، وأما المسائل المولدة كمسألة الجوهر الفرد وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك ، ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه ، وكل منهم يدعى فيها القطع العقلى ، ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم فى معقولاتهم أعظم ، فالمعتزلة أكثر اختلافًا من متكلمة أهل الإثبات ، وبين البصريين والبغداديين

منهم من النزاع ما يطول ذكره ، والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين ، ولهذا كان البصريون يثبتون كون البارى سميعًا بصيرًا مع كونه حيًّا عليمًا قديرًا ، ويثبتون له الإرادة ، ولا يوجبون الأصلح فى الدنيا ، ويثبتون خبر الواحد والقياس ، ولا يؤثمون المجتهدين ، وغير ذلك .

ثم بين المشايخية والحسينية أتباع أبى الحسين البصرى (٣٦٧هـ/ ٩٧٨م) من التنازع ما هو معروف .

وأما الشيعة فأعظم تفرقًا واختلافًا من المعتزلة ، لكونهم أبعد عن السنة منهم ، حتى قيل إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة .

وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع ، بل هم أعظم اختلافًا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى ، والفلسفة التى ذهب إليها الفارابى (٢٦٠ - ٣٣٩هـ/ ٨٧٤ - ٩٥٠م) وابن سينا (٣٧٠- ٤٢٨هـ/ ٩٨٠ - ١٠٣٧م) إنما هى فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم ، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه .

وأما سائر طوائف الفلاسفة فلو حكى اختلافهم فى علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة ، والهيئة علم رياضى حسابى هو من أصح علومهم ، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم فى الطبيعيات أو المنطق ، فكيف

بالإلهيات . واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم فى العلوم الرياضية والطبيعية ، كما نقله الأشعرى فى كتابه فى مقالات غير الإسلاميين ، وما ذكره القاضى أبو بكر ـ (ابن العربى ٤٦٨ - ٥٤٣هـ / ١٠٧٦ - ١١٤٨م) ـ عنهم فى كتابه فى الدقائق ، فإن فى ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستانى وأمثاله ممن يحكى مقالاتهم ، فكلامهم فى العلم الرياضى الذى هو أصح علومهم العقلية ، قد اختلفوا فيه اختلافًا لا يكاد يحصى ، ونفس الكتاب الذى اتفق عليه جمهورهم ، وهو كتاب المجسطى ، لبطليموس (٩٠-١٦٨م) ، فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح ، وفيه قضايا ينازعه غيره فيها ، وفيه قضايا مبنية على أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب . وكذلك كلامهم فى الطبيعيات فى الجسم ، وهل هو مركب من المادة والصورة أو الأجزاء التى لا تنقسم؟ أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؟ وكثير من حذاق النظار حار فى هذه المسائل حتى أذكياء الطوائف كأبى الحسين البصرى ، وأبى المعالى الجوينى ، وأبى عبد الله الخطيب (٧١٠ - ٧٨١هـ / ١٣١٠ - ١٣٧٩م) ، حاروا فى مسألة الجوهر الفرد ، فتوقفوا فيها تارة وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى ، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين فى كتابين أو كتاب واحد ، وتارة يحار فيها ، مع

دعواهم أن القول الذى يقولونه قطعى برهانى عقلى لا يحتمل النقيض .

وهذا كثير فى مسائل الهيئة ونحوها من الرياضيات ، وفى أحكام الجسم وغيره من الطبيعيات ، فما الظن بالعلم الإلهى ، وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه إلى اليقين وإنما يتكلمون فيه بالأَوْلى والأحرى والأخلق ، وأكثر الفضلاء العارفين بالكلام والفلسفة بل وبالتصوف الذين لم يحققوا ما جاء به الرسول تجدهم فيه حيارى ، كما أنشد الشهرستانى فى أول كتابه لما قال : قد أشار إلىَّ من إشارته غُنْم ، وطاعته حَتْم ، أن أجمع له من مشكلات الأصول ما أشكل على ذوى العقول ، ولعله استسمن ذا ورم ، ونفخ فى غير ضرم ـ [حطب] ـ

لعمرى لقد طُفت المعاهد كلها وسيَّرت طرفى بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كفّ حائر على ذقن أو قارعًا سنّ نادم

وأنشد أبو عبد الله الرازى (٥٨١هـ/ ١١٨٥م) فى غير موضع من كتبه ـ مثل كتاب (أقسام اللذات) ـ لمّا ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم ، وأنه ثلاث مقامات ، العلم بالذات ، والصفات ، والأفعال ، وعلى كل مقام عقدة ، فعلم الذات عليه عقدة : هل الوجود هو الماهية؟ أو زائد على الماهية ؟ . وعلم الصفات عليه عقدة : هل الصفات زائدة على الذات؟ أم لا ؟ . وعلم الأفعال

عليه عقدة : هل الفعل مقارن للذات؟ أو متأخر عنها؟ . ثم قال: ومن الذى وصل إلى هذا الباب ، أو ذاق هذا الشراب؟!. ثم أنشد :

نهاية إقدام العقول عِقال ... وأكثر سعى العالمين ضلال
وأرواحنا فى وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قال وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عليلاً ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، أقرأ فى الإثبات ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (طه:٥) .

﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ (فاطر:١٠)وأقرأ فى النفى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾(الشورى:١١) ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ (طه:١١٠)، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ (مريم:٦٥) ومن جرب مثل تجربتى عرف مثل معرفتى .

وكان ابن أبى الحديد (٥٨٦-٦٥٥هـ/ ١١٩٠-١٢٥٧م) من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفلسفة ، وله أشعار فى هذا الباب ، كقوله :

فيك يا أُغلوطة الفكر ... حار أمرى وانقضى عمرى
سافرت فيك العقول فما ... ربحت إلا أذى السفر
فَلَحَى الله الأُلى زعموا ... أنك المعروف بالنظر
كذبوا ، إن الذى ذكروا ... خارج عن قوة البشر

هذا مع إنشاده :

وحقك لو دخلت النار قلـــتُ للذى بـــها قد كنتُ ممن يحبـــه
وأفنيتُ عمرى فى علوم كـــثيرة وما بغـــيتى إلا رضـــاه وقربـــه
أما قلتمُ من كان فينا مجاهـــدًا سيُكرَمُ مثواه ويعـــذب شـــربه
وآية حب الصب أن يعذب الأسى إذا كان من يهوى عليه يصـــبُّه

ولهـذا تجـد أبـا حامـد الغـزالى (٤٥٠ - ٥٠٥هـ / ١٠٥٨ - ١١١١م) مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهـد والرياضـة والتصـوف ينتهـى فـى هـذه المسـائل إلى الوقف ، ويحيل فى آخر أمره على طريقة أهل الكشف ، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث ومـات وهـو يشـتغل فـى صحيح البخارى . . .

* إنه لو سُوِّغ للنـاظرين أن يعرضـوا عـن كتـاب الله تعـالى ، ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى ، فإن الذين سلكوا هذه السـبيل كلـهم يخـبر عن نفسه بما يوجـب حيرتـه وشـكّه ، والمسـلمون يشـهدون عليـه بذلك ، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه ، وشهادة المسلمين الـذين هم شهداء الله فـى الأرض أنـه لم يظفـر مـن أعـرض عـن الكتـاب وعارضه بما يناقضه بيقين يطمئن إليه ، ولا معرفة يسكن بها قلبه ، **والـذين ادعـوا فـى بعـض المسـائل أن لهـم معقـولاً صـريحًا**

يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوى المعقولات فقالوا إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول ، فصار ما يُدعى معارضة للكتاب من المعقول ليس فيه ما يُجْزَم بأنه معقول صحيح ، إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة ، وإما بظهور تناقضهم ظهورًا لا ارتياب فيه ، وإما لمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم .

بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يُعلم بالعقل الصريح بطلانه ، والناس إذا تنازعوا فى المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على أخرى ، بل يرجع فى ذلك إلى الفطر السليمة التى لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى ، فامتنع حينئذ أن يُعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التى يسمونها معقولات وإن كان ذلك قد قالته طائفة كبيرة لمخالفة طائفة كبيرة لها ، ولم يبق إلا أن يُقال إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه ، وما وجده معارضًا لأقوال الرسول ﷺ من رأيه خالفه وقدم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم،ومعلوم أن هذا أكثر ضلالاً واضطرابًا .

فإذا كان فحول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا فى الذكاء والنظر إلى الغاية ، وهم ليلهم ونهارهم يكدحون فى معرفة هذه العقليات ، لم يصلوا فيها إلى معقول صريح

يناقض الكتاب ، بل إما إلى حيرة وارتياب ، وإما إلى اختلاف بين الأحزاب ، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم فى الذهن والذكاء ومعرفة ما سلكوه من العقليات؟! . فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب . .

* . . فإذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل ، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين ، ورفعهما رفع للنقيضين ، وتقديم العقل ممتنع ؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قَبول ما أخبر به الرسول ﷺ ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل ، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصح أن يكون معارضًا للنقل ، لأن ما ليس بدليل لا يصح لمعارضة شىء من الأشياء ، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه ، فلا يجوز تقديمه ، وهذا بيّن واضح ، فإن العقل هو الذى دلّ على صدق السمع وصحته وأن خبره مطابق لمخبره ، فإن جاز أن تكون هذه الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم ألا يكون العقل دليلاً صحيحًا ، وإذا لم يكن دليلاً صحيحًا لم يجز أن يُتَّبع بحال ، فضلاً عن أن يُقدم ، فصار تقديم العقل على النقل قدحًا فى العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله ، وإذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه ،

والقدح فيه يمنع دلالته ، والقدح فى دلالته يقدح فى معارضته ، كان تقديمه عند المعارضة مبطلاً للمعارضة ، فامتنع تقديمه على النقل . وهو المطلوب .

وأما تقديم النقل عليه ، فلا يستلزم فساد النقل فى نفسه ، ومما يوضح هذا أن يُقال : معارضة العقل لما دل العقل على أنه حق دليل على تناقض دلالته ، وذلك يوجب فسادهما ، وأما السمع فلم يُعلم فساد دلالته ولا تعارضها فى نفسها وإن لم يعلم صحتها ، وإذا تعارض دليلان أحدهما علمنا فساده والآخر لم نعلم فساده كان تقديم ما لم يُعلم فساده أقرب إلى الصواب من تقديم ما يُعلم فساده ، كالشاهد الذى عُلم أنه يصدق ويكذب والشاهد المجهول الذى لم يُعلم كذبه ، فإن تقديم قول الفاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذى لم يُعلم كذبه لا يجوز ، فكيف إذا كان الشاهد هو الذى شهد بأنه كذب فى بعض شهادته؟!

والعقل إذا صدّق السمع فى كل ما يخبر به ، ثم قال إنه أخبر بخلاف الحق ، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبوله ، وشهد له بأنه لا يجب قبوله ، وشهد بأن الأدلة السمعية حق ، وأن ما أخبر به السمع فهو حق ، وشهد بأن ما أخبر به السمع فليس بحق ، فكان قدحًا فى شهادته مطلقًا وتزكيته ، فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية ، فلا يصلح أن يكون معارضًا للسمع بحال .

ولهذا تجد الذين تتعارض عندهم دلالة العقل والسمع فى حيرة وشك واضطراب ، إذ ليس عندهم معقول صريح سالم عن معارض مقاوم ، كما أنهم أيضًا فى نفس المعقول الذى يعارضون به السمع فى اختلاف وريب واضطراب ، وذلك كله مما يبيّن أن ليس فى المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدمًا على ما جاءت به الرسل ، **وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل ، وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق ، وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب ، لا يجوز أن يستقر فى خبرهم عن الله شىء من الخطأ ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم ، فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز أن يكون فى ذلك شىء مناقض لدليل عقلى ولا سمعى** ، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشىء من ذلك جزم جزمًا قاطعًا أنه حق ، وأنه لا يجوز أن يكون فى الباطن بخلاف ما أخبر به ، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعى لا عقلى ولا سمعى ، وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة ، وشبه من جنس شبه السوفسطائية .

وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك ، وأنه يمتنع أن يعارض خبره دليلٌ صحيح ، كان هذا العقل

شاهدًا بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل ، فيكون هذا العقل والسمع جميعًا شهيدًا ببطلان العقل المخالف للسمع ...

* ونحن نقول : لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيان ، لا عقليان ولا سمعيان ولا سمعى وعقلى . . .

* ومن أقر بصحة السمع ، وأنه علم صحته بالعقل ، لا يمكنه أن يعارضه بالعقل ألبتة ، لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع ، فإذا شهد مرة أخرى بفساده كانت دلالته متناقضة ، فلا يصلح لا لإثبات السمع ولا لمعارضته . .

* وفى الجملة ، لا يكون الرجل مؤمنًا حتى يؤمن بالرسول إيمانًا جازمًا ليس مشروطًا بعدم معارض ، فمتى قال أومن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره ، لم يكن مؤمنًا به ، فهذا أصل عظيم تجب معرفته ، فإن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والنفاق . . .

* إن العلوم ثلاثة أقسام : منها ما لا يُعلم إلا بالعقل ، ومنها ما لا يُعلم إلا بالسمع ، ومنها ما يُعلم بالسمع والعقل .

وهذا التقسيم حق فى الجملة ، فإن من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا يمكن معرفته بالعقل ، بل لا يُعرف إلا بالخبر . وطرق العلم ثلاثة : الحس ، والعقل ، والمركب منهما كالخبر . . ولهذا كان أكمل الأمم علمًا المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية . . .

* والأدلة العقلية توجب الإقرار بنبوات الأنبياء ، فالقدح فى نبوة الأنبياء قدح فى الأدلة العقلية . .

* والأدلة العقلية القطعية ليست جنسًا متميزًا عن غيره ، ولا شيئًا اتفق عليه العقلاء ، بل كل طائفة من النظار تدعى أن عندها دليلاً قطعيًا على ما تقوله ، مع أن الطائفة الأخرى تقول إن ذلك الدليل باطل ، وإن بطلانه يُعلم بالعقل ، بل قد تقول إنه قام عندها دليل قطعى على نقيض تلك ، وإذا كانت العقليات ليست متميزة ولا متفقًا عليها ، وجوّز أصحابها فيما لم يعلمه أحدهم بالاضطرار من أخبار الرسول أن يقدمها عليه ، لزم من ذلك تكذيب كل من هؤلاء بما يعلم غيره بالاضطرار أن الرسول أخبر به ، ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل للعلوم النظرية ، فإذا جوّز الإنسان أن يكون ما علمه غيره من العلوم الضرورية باطلاً جوّز أن تكون العلوم الضرورية باطلة ، وإذا بطلت بطلت النظرية ، فصار قولهم مستلزمًا لبطلان العلوم كلها ، وهذا مع أنه مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه ، فهو متضمن لتناقضهم ولغاية السفسطة . .

* إن الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعيًا ، لأن القطعى لا يعارضه ما يدل على نقيضه ، فلا يكون العقل دالاً على صحة شىء مما جاء به السمع ، بل غاية الأمر أن يظن الصدق

فيما أخبر به الرسول ، وحينئذ فقولك إنه تعارُض العقل والنقل قول باطل ، لأن العقل عندك قطعى ، والشرع ظنى ، ومعلوم أنه لا تعارض بين القطعى والظنى . .

*** والعقل لا يكون دليلاً مستقلاً فى تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر ، فلا أقبل ما يدل عليه إن لم يصدقه الشرع ويوافقه ، فإن الشرع قول المعصوم الذى لا يخطئ ولا يكذب ، وخبر الصادق الذى لا يقول إلا حقًا ، وأما آراء الرجال فكثيرة التهافت والتناقض ، فأنا لا أثق برأيى وعقلى فى هذه المطالب العالية الإلهية ، ولا يخبر هؤلاء المختلفون المتناقضون الذين كل منهم يقول بعقله ما يعلم أنه باطل ، فما من هؤلاء أحد إلا وقد علمتُ أنه يقول بعقله ما يعلم أنه باطل ، بخلاف الرسل فإنهم معصومون ، فأنا لا أقبل قول هؤلاء إن لم يزك قولهم ذلك المعصومُ خبرُ الصادق المصدوق .**

ومعلوم أن هذا الكلام أولى بالصواب وأليق بأولى الألباب من معارضة أخبار الرسول الذى علموا صدقه ، وأنه لا يقول إلا حقًا بما يعرض لهم من الآراء والمعقولات التى هى فى الغالب جهليات وضلالات ، فإنا فى هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنزل إليهم كما نتنزل إلى اليهودى والنصرانى فى مناظرته ، وإن كنا

عالمين ببطلان ما يقوله ؛ اتباعًا لقوله تعالى : ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ (النحل:١٢٥)، وقوله : ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ (العنكبوت:٤٦)...

* إنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به معلقًا بشرط ، ولا موقوفًا على امتناع مانع ، بل لابد من تصديقه فى كل ما أخبر تصديقًا جازمًا ، كما فى أصل الإيمان به . . .

*** ومن قال : يجب تصديق ما أدركته بعقلى ورد ما جاء به الرسول لرأيى وعقلى وتقديم عقلى على ما أخبر به الرسول ، مع تصديقى بأن الرسول صادق فيما أخبر به ، فهو متناقض فاسد العقل ، ملحد فى الشرع . .**

*** ونحن لم ندّع أن أدلة العقل باطلة ، ولا أن ما يُعلم به صحة السمع باطل ، ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه ، وأن من قال ذلك تناقض قوله ، ولزمه ألا يكون العقل دليلاً صحيحًا . .**

* وكذلك القول فى العقليات المحضة ، كمسألة الجوهر الفرد ، وتماثل الأجسام ، وبقاء الأعراض ، ودوام الحوادث فى الماضى أو المستقبل ، أو غير ذلك ، كل هذه مسائل عقلية ، وقد تنازع فيها العقلاء ، وهذا باب واسع .

فأهل العقليات من أهل النفى والإثبات كل منهم يدعى أن العقل دل على قوله المناقض لقول الآخر ، وأما السمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء ، وإذا كان كذلك ، قيل: السمع دلالته معلومة متفقٌ عليها ، وما يقال إنه معارض لها من العقل ليست دلالته معلومة متفقًا عليها ، بل فيها نزاع كبير ، فلا يجوز أن يعارض ما دلالته معلومة باتفاق العقلاء بما دلالته المعارضة له متنازع فيها بين العقلاء .

واعلم أن أهل الحق لا يطعنون فى جنس الأدلة العقلية ولا فيما علم العقل صحته ، وإنما يطعنون فيما يدعى المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة ، وليس فى ذلك ولله الحمد دليل صحيح فى نفس الأمر ، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء ، ولا دليل لم يُقدح فيه بالعقل . . .

* . . وكون الدليل عقليًّا أو سمعيًّا ليس هو صفة تقتضى مدحًا ولا ذمًّا ، ولا صحة ولا فسادًا ، بل ذلك يبين الطريق الذى به علم ، وهو السمع أو العقل ، وإن كان السمع لابد معه من العقل ، وكذلك كونه عقليًّا ونقليًّا . **وأما كونه شرعيًّا فلا يقابل بكونه عقليًّا ، وإنما يقابل بكونه بدْعيًّا ؛ إذ البدعة تقابل الشِّرعة ، وكونه شرعيًّا صفة مدح ، وكونه بِدْعيًّا صفة ذم ، وما خالف الشريعة فهو باطل ، ثم الشرعى قد يكون سمعيًّا**

وقد يكون عقليًا ، فإن كون الدليل شرعيًا يراد به كون الشرع أثبته ودل عليه ، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه ، فإذا أريد بالشرعيِّ ما أثبته الشرع ، فإما أن يكون معلومًا بالعقل أيضًا ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه فيكون شرعيًا عقليًا ، وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله وإثبات صفاته ، وعلى المعاد ، فتلك أدلة عقلية تُعلم صحتها بالعقل ، وهي براهين ومقاييس عقلية ، وهي مع ذلك شرعية .

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يُعلم إلا بمجرد إخبار الصادق ، فإنه إذا أخبر بما لا يُعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيًا سمعيًا ، **وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط ، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات ، والسمعيات ، ويجعلون القسم الأول مما لا يُعلم بالكتاب والسنة ، وهذا غلط منهم ، بل القرآن دلّ على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها** ، وإن كان من الأدلة العقلية ما يُعلم بالعيان ولوازمه ، كما قال تعالى: ﴿ **سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ (فصلت:٥٣). وأما إذا أريد بالشرعيِّ ما أباحه الشرع

وأذن فيه ، فيدخل فى ذلك ما أخبر به الصادق وما دل عليه ونبه عليه القرآن وما دلت عليه وشهدت به الموجودات . .

. . . والدليل الشرعى لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعى ويكون مقدمًا عليه ، بل هذا بمنزلة من يقول إن البدعة التى لم يشرعها الله تعالى تكون مقدمة على الشرعية التى أمر الله بها . أو يقول : الكذب مقدم على الصدق ، أو يقول : خبر غير النبى يكون مقدمًا على خبر النبى ، أو يقول : ما نهى الله عنه يكون خيرًا مما أمر به ، أو نحو ذلك ، وهذا كله ممتنع . . .

* * *

*** والتأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم . . .**

فالمتأوِّل إذا لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة فى كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد ، لا من باب التفسير وبيان المراد . . .

*** وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التى أخبر عنها ، وذلك فى حق الله هو كنه ذاته وصفاته التى لا يعلمها غيره** ، ولهذا قال مالك وربيعة (١٣٦هـ ٧٥٣م) وغيرهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، وكذلك قال ابن الماجشون (٢١٢هـ ٨٢٧م) وأحمد بن حنبل

وغيرهما من السلف ، يقولون : إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه . . .

وكذلك الصحابة والتابعون ، فسروا جميع القرآن ، وكانوا يقولون : إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه ، وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب ، فإن ما أعده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر ، فذاك الذى أخبر به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهذا حق ، وأما من قال: إن التأويل الذى هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله ، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله وقالوا إنهم يعلمون معناه . . والآيات التى ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله إنما نفى عن غيره علم تأويلها لا علم تفسيرها ومعناها . . .

* * *

* إن لفظ العقل فى لغة المسلمين إنما يدل على عرض ، إما مسمى مصدر عقل يعقل عقلاً ، وإما قوة يكون بها العقل ، وهى الغريزة . .

* والناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء ، وإذا رُدّوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل ، وهؤلاء المختلفون يدعى أحدهم أن العقل أدّاه إلى علم ضرورى ينازعه فيه الآخر ،

فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة فى مواد النزاع إلا الكتاب والسنة . . .

* * *

* إن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام ، من ركبها نجا ، ومن تخلّف عنها غرق ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ (الأنعام:١٥٣) وقال تعالى : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ (الأعراف:٣) . وكان النبى ﷺ يقول فى خطبته : « إن أصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشرّ الأمور محدثاتها . . . وكل بدعة ضلالة » . وقال ﷺ فى الحديث الصحيح ـ الذى رواه مسلم ـ فى سياق حجة الوداع ـ : « إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله تعالى » . وفى الصحيح أنه قيل لعبد الله بن أبى أوفى : هل وصَّى رسول الله ﷺ ؟ قال : لا . قيل : فلم وقد كتب الوصية على الناس ؟ . قال : وصى بكتاب الله . وقد قال الله تعالى : ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢١٣) وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟

ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (النساء:٥٩). ومثل هذا كثير .

وأما إذا كان الإنسان فى مقام الدعوة لغيره والبيان له ، وفى مقام النظر أيضًا ، فعليه أن يعتصم أيضًا بالكتاب والسنة ، ويدعو إلى ذلك ، وله أن يتكلم مع ذلك ويبين الحق الذى جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة ، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة ، فإن الله سبحانه وتعالى ضرب الأمثال فى كتابه ، وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمرَ المعاد وغير ذلك من أصول الدين ، وأجاب عن معارضة المشركين ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ (الفرقان:٣٣) .

* ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظًا بدعيًا ولا يخالف دليلاً عقليًا ولا شرعيًا ، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة . .

* * *

* والذى نختاره ألا نكفّر أحدًا من أهل القبلة ، والدليل عليه أن نقول :

المسائل التى اختلف أهل القبلة فيها ، مثل أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟ وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟ وأنه هو متحيز ؟ وهل هو فى مكان وجهة ؟ وهل هو مرئى أم لا ؟ لا تخلو إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف . والأول باطل ، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبى ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث من هذه المسائل فى زمانه عليه السلام ولا فى زمان الصحابة والتابعين ﵃ ، علمنا أنه لا تتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول ، وإذا كان كذلك ، لم يكن الخطأ فى هذه المسائل قادحًا فى حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة . .

إن الكفر حكم شرعى ، مُتلقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ فى العقل يكون كفرًا فى الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صوابًا فى العقل تجب فى الشرع معرفته . . .

وقد نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه قال : لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية ، فإنهم يعتقدون حل الكذب .

أمـا أبـو حنيفـة رضـى الله تعـالى عنـه ، فقـد حكـى الحـاكم (٣٣٤هـ - ٩٤٥م) صاحب (المختصر) فى كتاب (المنتقـى) عن أبى حنيفة ﷺ أنه لم يكفّر أحدًا من أهل القبلة ، وحكى أبو بكر الرازى عن الكرخى (٢٦٠-٣٤٠هـ ٨٧٤-٩٥٢م) وغيره مثل ذلك . . . [1].

* * *

* « . . . فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيفما أدير الأمر ، وليس فـى صـريح المعقـول مـا ينـاقض صـحيح المنقول ، وهو المطلوب .

ومن المعلـوم أن أصـل الإيمـان تصـديق الـرسـول فيـمـا أخبر به ، وطاعته فيما أمر ، وقـد اتفـق سـلف الأمـة وأئمتهـا على أنه لا يجوز أن يكون ثَمّ دليل لا عقلـى ولا غـير عقلـى يناقض ذلك ، وهذا هو المطلوب . . .

. . . . ومن المعلوم أنه فـى كـل مسـألة دائـرة بـين النفـى والإثبات مـن حـق ثابـت فـى نفـس الأمـر أو تفصـيل ، ومـن

---

(١) ابن تيمية (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) جـ١ ص١٤، ٤٢، ٤٣، ٤٥ - ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٧٣، ٧٤ ، ٧٦، ٧٧، ٧٩ - ٨٣، ٨٥ - ٩١، ٩٤ - ٩٨، ١٠٠ - ١٠٢، ١٠٤ - ١٠٩، ١١١ ، ١١٣ - ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣١، ١٣٦ ، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٩، ١٦٧ . طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ .

المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالف لدين الإسلام لابد أن يناقضه حق معلوم من دين الإسلام ، موافق لصريح العقل ، فإن الرسل ، صلوات الله وسلامه عليهم ، لم يخبروا بمُحَالات العقول ، وإنما يخبرون بمجازات العقول ، وما يعرف بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل ، بل تخبر بما لا يعلمه العقل وبما يعجز العقل عن معرفته . .»[1].

١- العقل : عرض وليس عينًا قائمة بنفسها

« العقل »[2] فى كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين: هو أمر يقوم بالعاقل ، سواء سمى عرضًا أو صفة ، ليس هو عينًا قائمة بنفسها ، سواء سمى جوهرًا أو جسمًا أو غير ذلك ، وإنما يوجد التعبير باسم « العقل » عن الذات العاقلة التى هى جوهر قائم بنفسه فى كلام طائفة من المتفلسفة الذين يتكلمون فى العقل والنفس ، ويدعون ثبوت عقول عشرة كما يذكر ذلك من يذكره من أتباع أرسطو

---

(١) ابن تيمية (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) جـ ٢ ص٧٥ ، ١٦٢ .

(٢) من هنا وحتى نهاية هذه النصوص جمعها الدكتور فهمى النجار، ونشرها ملحقة بكتابه [الدراسات النفسية عند الإمام ابن تيمية] -١- العقل. انظر ص١٩٨-٢١٢ طبعة الرياض سنة ١٤٢٥هـ سنة٢٠٠٤م.

أو غيره من المتفلسفة المشائين ، ومن تلقى ذلك عنهم من المنتسبين إلى الملل[1] .

٢- العقل والعاقل والمعقول :

ولفظ « العقل » إذا أريد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذى هو اسم الفاعل ، ولا المعقول الذى هو اسم مفعول ، وإذا أريد بالعقل جوهر قائم بنفسه فهو العاقل ، فإذا كان يعقل نفسه أو غيره فليس عين عقله لنفسه أو غيره هو عين ذاته .

وكذلك إذا سمى عاشقًا ومعشوقًا بلغتهم ، أو قيل : « محبوب ومحب » . بلغة المسلمين ، فليس الحب والعشق هو نفس العاشق ولا المحب ، ولا العشق ولا الحب هو المعشوق ولا المحبوب ، بل التمييز بين مسمّى المصدر ومسمى اسم الفاعل واسم المفعول ، والتفريق بين الصفة والموصوف مستقر فى فطرة العقول ولغات الأمم ، فمن جعل أحدهما هو الآخر كان قد أتى من السفسطة بما لا يخفى على من يتصور ما يقول ، ولهذا كان منتهى هؤلاء السفسطة فى العقليات والقرمطة فى السمعيات[2] .

٣- العقل والنقل :

وذلك لأن القائل الذى قال: العقل أصل الشرع ، به علمت صحته ، فلو قدمنا عليه الشرع للزم القدح فى أصل الشرع .

---

(١) فتاوى ـ الرياض ـ جـ ١٠ ص ٢٧١ .
(٢) درء تعارض العقل والنقل : ١/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

يقال له : ليس المراد بكونه أصلاً له : إنه أصل فى ثبوته فى نفس الأمر ، بل هو أصل فى علمنا به ، لكونه دليلاً لنا على صحة الشرع .

ومعلوم أن الدليل مستلزم لقيمة المدلول عليه ، فإذا قُدِّر بطلان المدلول عليه لزم بطلان الدليل ، فإذا قُدِّر عند التعارض أن يكون العقل راجحًا والشرع مرجوحًا ، بحيث لا يكون خبره مطابقًا لمخبره لزم أن يكون الشرع باطلاً ، فيكون العقل الذى دلَّ عليه باطلاً ، لأن الدليل مستلزم للمدلول عليه ، فإذا انتقص المدلول اللازم وجب انتفاء الدليل الملزوم قطعًا .

أما إذا قُدِّم الشرع ، فإن المقدِّم له قد ظفر بالشرع ولو قدر مع ذلك بطلان الدليل القطعى ، لكان غايته أن يكون الإنسان قد صدق بالشرع بلا دليل عقلى ، وهذا مما ينتفع به الإنسان بخلاف من لم يبق عنده لا عقل ولا شرع . فإن هذا قد خسر الدنيا والآخرة ، فكيف والشرع يمتنع أن يناقض العقل المستلزم لصحته . وإنما يناقض شيئًا آخر ليس هو دليل صحته ، بل ولا يكون صحيحًا فى نفس الأمر[1] .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ٥/٢٧٧ .

٤ - العقول العشرة لدى الفلاسفة :

وقد ذهب الفلاسفة أهل المنطق إلى جهالات [ومن ذلك] قولهم : إن الملائكة هى العقول العشرة ، وأنها قديمة أزلية ، وأن العقل رب ما سواه ، وهذا شىء لم يقل مثله أحد من اليهود والنصارى ومشركى العرب ، ولم يقل أحد أن ملكًا من الملائكة رب العالم كله. ويقولون إن العقل مبدع كل ما تحت فلك القمر ، وهذا أيضًا كفر لم يصل إليه أحد من كفار أهل كتاب ومشركى العرب . . . [١] .

ويقولون : إن الملائكة هى العقول العشرة أو القوى الصالحة فى النفس وأن الشياطين هى القوى الخبيثة ، وغير ذلك مما عرف فساده بالدلائل العقلية ، بل بالضرورة من دين الرسول[٢] .

٥ - العقل ومكانه :

فالعقل قائم بنفس الإنسان التى تعقل ، وأما من البدن فهو متعلق بقلبه كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ (الحج: ٤٦) ، و« قيل لابن عباس : بما نلت العلم ؟ قال: بلسان سؤول وقلب عقول» . لكن

---

(١) فتاوى الرياض : ٩/١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) فتاوى الرياض : ٩/١٠٤ ، ١٠٥ .

لفظ القلب قد يراد به المضغة الصنوبرية الشكل التى فى الجانب الأيسر من البدن ، التى جوفها علقة سوداء ، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ: «إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد» . وقد يراد بالقلب باطن الإنسان مطلقًا فإن قلب الشيء باطنه ، كقلب الحنطة واللوزة والجوزة ونحو ذلك ، ومنه سمى القلب قليبًا لأنه أخرج قلبه وهو باطنه ، وعلى هذا فإذا أريد بالقلب هذا فالعقل متعلق بدماغه أيضًا ولهذا قيل : إن العقل فى الدماغ ، كما يقول كثير من الأطباء ، ونقل ذلك عن الإمام أحمد ويقول طائفة من أصحابه : إن أصل العقل فى القلب ، فإذا كمل انتهى إلى الدماغ[1] .

٦- الحس ، الإحساس :

فالحس نوعان : حس ظاهر يحسه الإنسان بمشاعره الظاهرة ، فيراه ويسمعه ويباشره بجلده ، وحس باطن ، كما أن الإنسان يحس بما فى باطنه من اللذة والألم والحب والبغض والفرح والحزن والقوة والضعف وغير ذلك .

والروح تحس بأشياء لا يحس بها البدن كما يحس من لايحصل له نوع تجريد بالنوم وغيره بأمور لا يحس بها غيره .

---

(١) فتاوى الرياض : ٩/٣٠٣ .

ثم الروح بعد الموت تكون أقوى تجردًا ، فترى بعد الموت وتحس بأمور لا تراها الآن ولا تحس بها[1] .

٧- الصورة ، التصور ، الوهم :

ومن المعلوم أن مقدَّرات الأذهان ومتصوَّرات العقول يحصل فيها ما لا وجود له في الخارج ، تارة بأن لا يوجد ما يطابقه وهو الوهم ، وتارة مع وجود ما يطابقه كمطابقة الاسم للمُسَمَّى ، والعلم للمعلوم ، وهو مطابقة ما في الذهن لما في الخارج ، ومطابقة الصورة العلمية لمعلوماتها الخارجية .

وإذا قيل في هذه الصورة : إنها كلية ، فهو كقولنا في الاسم: إنه عام .

والمراد بذلك أنها مطابقة لأفرادها ، مطابقة اللفظ العام والمعنى العام لأفراده ، وهي مطابقة معلومة متصورة لكل عاقل ، لا تحتاج إلى نظير ، وإذا شبهت بمطابقة الصورة التي في المرآة للمرآة ، أو مطابقة نقش الخاتم للشمع ونحو ذلك ، كان ذلك تقريبًا وتمثيلاً وإلا فالحقيقة معلومة وكل عاقل يعلم مثل هذا من نفسه[2] .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ١٠٨/٦ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل : ١٣٧/٥ ، ١٣٨ .

٨- الخيال والوهم ، الحس الظاهر والحس الباطن :

والمقصود أن يعرف اصطلاحهم ومرادهم بلفظ الخيال والوهم ونحو ذلك ، وأن الخيال هو تصور الأعيان المحسوسة فى الباطن ، والوهم تصور المعانى التى ليست محسوسة فى تلك الأعيان ، وكلاهما تصور معين جزئى والعقل هو الحكم العام الكلى الذى لا يختص بعين معينة ولا معنى معين .

وإذا عرف ذلك فيقال : هذه القوة فى الباطن بمنزلة القوى الحسية فى الظاهر والقدح فيها كالقدح فى الحسيات ، وهذه القوة لا يجوز أن يناقض تصورها للمعقول ، كما لا يناقض سائر القوى الحسية للمعقول ، لأن المعقولات أمور كلية تتناول هذا المعين وهذا المعين ، سواء كان جوهرًا قائمًا بنفسه أو معنى فى الجوهر ، والحس الباطن والظاهر لا يتصور إلا أمورًا معينة فلا منافاة بينهما ، فالحس الظاهر يدرك الأعيان المشاهدة وما قام بها من المعانى الظاهرة كالألوان والحركات ، والذى سموه الوهم جعلوه يدرك ما فى المحسوسات من المعانى التى لا تدرك بالحس الظاهر ، كالصداقة والعداوة ونحو ذلك ، والتخيل هو بمثل تلك المحسوسات فى الباطن ولهذا جعلوا الإدراكات ثلاثة : الحس والتخيل والعقل[١].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ٦/٢٣ ، ٢٤ .

٩ - التعلق بالصور يوجب فساد العقل :

وأما الفائدة الثانية فى غض البصر : فهو نقل القلب والفراسة ، قال تعالى عن قوم لوط: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الحجر:٧٢) فالتعلق بالصور يوجب فساد العقل وعمى البصيرة وسكر القلب بل جنونه . . . وذكر الله سبحانه آية النور عقب آيات غض البصر ، فقال : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (النور:٣٥) وكان شجاع بن شاه الكرمانى لا تخطئ له فراسة . وكان يقول : من عمر ظاهره باتباع السنة ، وباطنه بدوام المراقبة ، وغض بصره عن المحارم ، وكف نفسه عن الشهوات ـ وذكر خصلة سادسة أظنه هو أكل الحلال ـ : لم تخطئ له فراسة والله تعالى يجزى العبد على عمله بما هو من جنس عمله ، فيطلق نور بصيرته ويفتح عليه باب العلم والمعرفة والكشوف ونحو ذلك مما ينال ببصيرة القلب[١] .

١٠ - التأويل :

وأما لفظ التأويل فى التنزيل فمعناه : الحقيقة التى يؤول إليها الخطاب وهى نفس الحقائق التى أخبر الله عنها ، فتأويل ما أخبر به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون فى اليوم الآخر ، وتأويل ما أخبر عنه عن نفسه هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية .

---

(١) فتاوى الرياض : ١٥/٤٢٥ ، ٤٢٦ .

وهـذا التأويـل لا يعلمـه إلا الله ولهـذا كـان السـلف يقولـون : الاستواء معلوم والكيف مجهول فيثبتون العلم بالاستواء. وهو التأويل الذى بمعنى التفسير ، وهو معرفة المراد بالكلام حتى يتدبر ويعقل ويفقه ، ويقولون : الكيف مجهول : وهو التأويل الذى انفرد الله بعلمه وهو الحقيقة التى لا يعلمها إلا الله .

وأما التأويل بمعنى : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، كتأويل من تأول : استوى بمعنى استولى ، ونحوه فهذا عند السلف والأئمة باطل لا حقيقة له ، بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد فى أسماء الله وآياته[1] .

١١- منطق أرسطو :

يا منطق اليونان ما أفسده ... وعن طريق الحق ما أبعده

ولسهيل الغى ما أطلبه ... وعن سبيل الرشد ما أهربه

وبقضايا الإفك ما أحذقه ... وفى خلاف الصدق ما أصدقه

وفى قضاياه فما أكذبه ... وفى انتقاض الحكم ما أعجبه

وإن تقل ما فيه ما أظهره ... ولصريح العقل ما أذهبه[2]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ٣٨٣/٥ .

(٢) قال المحقق : «وجدت هذه الأبيات بخط ابن تيمية فى ظهر أحد المخطوطات». انظر: درء تعارض العقل والنقل ٦٣/١ .

١٢- المنطق اليونانى :

أما بعد فإنى كنت دائمًا أعلم أن المنطق اليونانى لا يحتاج إليه الذكى ولا ينتفع به البليد ، ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأيت صدق كثير منها ، ثم تبين لى فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه وكتبت فى ذلك شيئًا .

* * *

وهؤلاء يقولون : إن المنطق ميزان العلوم العقلية ، ومراعاته تعصم الذهن عن أن يغلط فى فكر ، كما أن العروض ميزان الشعر ، والنحو والتصريف ميزان الألفاظ العربية المركبة والمفردة ، وآلات المواقيت موازين لها .

ولكن ليس الأمر كذلك فإن العلوم العقلية تعلم بما فطر الله عليه بنى آدم من أسباب الإدراك ، لا تقف على ميزان وضعى لشخص معين ، ولا يقلد فى العقليات أحد بخلاف العربية ، فإنها عادة لقوم لا تعرف إلا بالسماع ، وقوانينها لا تعرف إلا بالاستقراء بخلاف ما به يعرف مقادير الكيلات ، والموزونات ، والمزروعات ، والمعدودات ، فإنها تفتقر إلى ذلك غالبًا لكن تعيين ما به يكال ويوزن بقدر مخصوص أمر عادى[١] .

---

(١) الرد على المنطقيين ، ص٣ ، إدارة ترجمان السنة ، لاهور، باكستان ، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩ م .

وقد كانت الأمم قبلهم تعرف حقائق الأشياء بدون هذا الوضع ، وعامة الأمم بعدهم تعرف حقائق الأشياء بدون وضعهم[1] .

وجماهير العقلاء من جميع الأمم يعرفون الحقائق من غير تعلم منهم لوضع أرسطو ، وهم إذا تدبروا أنفسهم وجدوا أنفسهم تعلم حقائق الأشياء بدون هذه الصناعة الوضعية[2] .

١٣- الكليات ووجودها :

فإذا قال القائل: (إنسان) كان للفظه وجود فى لسانه ، وللمعنى وجود فى ذهنه ، ووقوع هذا على زيد وعمر كوقوع هذا على زيد وعمر ، وهذا هو المعنى الذى سميته معقولاً ، وجعلته معقولاً صرفًا وهل يكون المعقول الصرف إلا فى الحى العاقل؟ فإن المعقول الصرف الذى لا يتصور وجوده فى الحس هو ما لايوجد إلا فى العقل ، وما لا يوجد إلا فى العقل لم يكن موجودًا فى الخارج عن العقل فالتفتيش الذى أخرج من المحسوس ما ليس بمحسوس أخرج منه المعقولات المحضة التى يختص بها العقلاء ، وهى الكليات الثابتة فى عقول العقلاء فإن الإنسان إذا تصور زيدًا أو عمرًا ورأى ما بينهما من التشابه انتزع عقله من ذلك معنى كليًا معقولاً ، لا يتصور أن يكون موجودًا فى الخارج عن العقل .

---

(١) الرد على المنطقيين ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

فهذا هو وجود الكليات ، وهذه الكليات المعقولة أعراض قائمة بالذات العاقلة ، لا توجد إلا بوجودها ، وتعدم لعدمها ، وليس بينها وبين الموجودات الخارجية تلازم ، بل يمكن وجود أعيان فى الخارج من غير أن يعقل الإنسان كلياتها ، ويمكن وجود كليات معقولة فى الأذهان لا حقيقة لها فى الخارج ، كما يعقل الأنواع الممتنعة لذاتها وغير ذلك ، فمن استدل على إمكان الشيء ووجوده فى الأعيان بإمكان تصوره فى الأذهان كان فى هذا المقام أضل من بهيم الحيوان[1] .

١٤- الإلهام :

وأما طريقة الإلهام ، فالإلهام الذى يدعى فى هذا الباب هو عند أهله علم ضرورى ، لا يمكنهم دفعه عن أنفسهم ، أو مُستندٌ إلى أدلة خفية لا تقبل النقض فلا يمكن أن يكون باطلاً .

وأما الاستدلال على الأحكام بالإلهام ، فتلك مسألة أخرى ليس هذا موضوعها ، والكلام فى ذلك متصل بالكلام على الاستحسان والرأى وأنواعهما ، وأن ما يعينه هذا بالاستحسان قد يعينه هذا الإلهام وليس الكلام فيما عُلم فساده من الإلهام لمخالفته دليل الحس والعقل والشرع ، فإن هذا باطل بل الكلام فيما يوافق هذه الأدلة لا يخالفها[2] .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ١٣٣/٥ ، ١٣٤ .

(٢) المصدر السابق ٤٦/٨ .

١٥ - المادة والصورة :

والتحقيق : أن المادة والصورة لفظ يقع على معان كالمادة والصورة الصناعية والطبيعية والكلية والأولية .

فالأول : مثل الفضة إذا جعلت درهمًا وخاتمًا وسبيكة . . . ونحو ذلك ، فلا ريب أن المادة هنا التى يسمونها الهيولى: هى أجسام قائمة بنفسها ، وأن الصورة أعراض قائمة بها فتحوُّل الفضة من صورة إلى صورة هو تحولها من شكل إلى شكل ، مع أن حقيقتها لم تتغير أصلاً .

والثانى : من معانى المادة والصورة : هى الطبيعية ، وهى صورة الحيوانات والنباتات والمعادن ونحو ذلك ، فهذه إن أريد بالصورة فيها نفس الشكل الذى لها ، فهو عرض قائم بجسم ، وليس هذا مراد الفلاسفة ، وإن أريد بالصورة نفس هذا الجسم المتصور ، فلا ريب أنه جوهر محسوس قائم بنفسه[١] .

١٦ - العلم والعمل :

إن الخير (يكون) بمعرفة الحق واتباعه فى العلم والعمل جميعًا ، وصلاح القول والعمل بالعلم والإرادة . والعلم أصل العمل ، وأصل الإرادة والمحبة وغير ذلك . وهو مستلزم له ما لم يحصل معارض مانع . فالعلم يوجب اتباعه إلا لمعارض راجح ،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل : ٣/٨٤ ، ٨٥ .

مثل اتباع الهوى بالاستكبار ونحوه . كما قال تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ (النمل: ١٤).

فإن أصل الفطرة التى فطر الناس عليها إذا سلمت من الفساد رأت الحق اتبعته وأحبته ، إذ الحق نوعان :

- حق موجود ، فالواجب معرفته ، والصدق فى الإخبار عنه ، وضد ذلك الجهل والكذب .

- وحق مقصود وهو النافع للإنسان ، فالواجب إرادته والعمل به ، وضد ذلك إرادة الباطل واتباعه (١) .

١٧- محبة العمل الصالح والعلم النافع من الفطرة :

ومن المعلوم أن الله خلق فى النفوس محبة العلم دون الجهل ، ومحبة الصدق دون الكذب ، ومحبة النافع دون الضار .

وكذلك أيضًا إذا اندفع عن النفس المعارض من الهوى والكبر والحسد ، وغير ذلك : أحب القلب ما ينفعه من العلم النافع والعمل الصالح ، كما أن الجسد إذا اندفع عنه المرض أحب ما ينفعه من الطعام والشراب ، فكل واحد من وجود المقتضى وعدم الدافع سبب للآخر ، وذلك سبب لصلاح حال الإنسان ، وضدهما سبب لضد ذلك فإذا ضعف العلم غلبه الهوى (لدى) (٢) .

---

(١) فتاوى الرياض : ١٥/٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٢) فى الأصل فراغ، ووضعت الكلمة لإتمام المعنى .

الإنسان ، وإن وجد العلم والهوى وهما المقتضى والدافع فالحكم للغالب[1].

١٨- فضائل قوى الإنسان :

وباعتبار هذه القوى (أى قوة العقل وقوة الغضب وقوة الشهوة) كانت الفضائل ثلاثًا: فضيلة العقل والعلم والإيمان ، التى هى كمال القوة المنطقية ، وفضيلة الشجاعة التى هى كمال القوة الغضبية ، وكمال الشجاعة هو الحلم ، كما قال النبى ﷺ: (ليس الشديد بالصرعة ، وإنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب) ... كما أن كمال القوة الشهوية العفة ، فإذا كان الكريم عفيفًا والسخى حليمًا ، اعتدل الأمر[2] .

١٩- طرق العلم :

وهذه الطرق الثلاثة : السمع ، والبصر ، والعقل هى طرق العلم :

- فالبصر : ـ وهو المشهود الباطن والظاهر ـ يدرك ما فى هذه الحركات والإرادات من الملاءمة المتأخرة والمنفعة والمضرة العاجلة .

- السمع : ـ وهو وحى الله وتنزيله ـ يخبر بما يقصر الشهود عن إدراكه من منفعة ذلك ومضرته فى الدار الآخرة .

---

(١) الفتاوى : ٢٤١/١٥ ، ٢٤٢ .

(٢) الفتاوى : ٤٣٢/١٥ .

- والقلب : يعقل هذا المشهود وهذا المسموع ، فلابد من أن يعقل ما أمر الله به وأخبر ، كما لابد أن يعقل ما شهدنا وما حسسنا فيعقل الشهادة والغيب ، بمعنى ضبط العلم بجريان ذلك على وجه كلى ثابت فى النفس[1] .

٢٠- الحسن والقبح فى العقل والشرع :

فالناس فى مسألة التحسين والتقبيح على ثلاثة أقوال : طرفان ووسط .

- الطرف الواحد : قول من يقول بالحسن والقبح ويجعل ذلك صفات ذاتية للفعل لازمة له ، ولا يجعل الشرع إلا كاشفًا عن تلك الصفات ، لا سببًا لشيء من الصفات ، فهذا قول المعتزلة وهو ضعيف ، وإذا ضم إلى ذلك قياس الرب على خلقه فقيل : ما حسن من المخلوق حسن من الخالق ، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق ، ترتب على ذلك أقوال القدرية الباطلة وما ذكروه فى التحوير والتعديل . . .

- وأما الطرف الآخر : فهو قول من يقول : إن الأفعال لم تشتمل على صفات هى أحكام ولا على صفات هى علل للأحكام ، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر لمحض

---

(١) مسألة فيما إذا كان فى العبد محبة لما هو خير وحق ومحمود فى نفسه لابن تيمية، ص ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

الإرادة ، لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة فى الخلق والأمر ، ويقولون : إنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله وينهى عن عبادته وحده ، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش وينهى عن البر والتقوى والأحكام التى توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط ، وليس المعروف فى نفسه معروفًا عندهم ، ولا المنكر فى نفسه منكرًا عندهم . . . ليس فى نفس الأمر عندهم لا معروف ولا منكر ولا طيب ولا خبيث ، إلا أن يعبر عن ذلك بما يلائم الطباع ، وذلك لا يقتضى عندهم كون الرب يحب المعروف ويبغض المنكر . . . وهذا خلاف المنصوص والمعقول ، وقد قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ (الأنعام:١٢٤) وعندهم تعلق الإرسال بالرسول لتعلق الخطاب بالأفعال ، لا يستلزم ثبوت صفة لا قبل التعلق ولا بعده ، وجمهور الفقهاء وجمهور المسلمين يقولون : الله حرم المحرمات فحرمت ، وأوجب الواجبات فوجبت ، فمعنا شيئان : إيجاب وتحريم ، وذلك كلام الله وخطابه ، والثانى : وجوب وحرمة ، وذلك صفة للعقل ، والله تعالى حكيم : علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح ، فأمر ونهى لعلمه بما فى الأمر والنهى والمأمور ، والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم ، وهو أثبت حكم الفعل ، وأما صفته فقد تكون ثابتة بدون الخطاب .

وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

أحدها : أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ، ولو لم يرد الشرع بذلك ، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم ، والظلم يشتمل على فسادهم ، فهذا النوع هو حسن وقبيح ، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك ، لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن . لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبًا فى الآخرة ، إذا لم يرد شرع بذلك . وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح فإنهم قالوا : إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ، ولو لم يبعث إليهم رسولاً ، وهذا خلاف النص .

النوع الثانى : أن الشارع إذا أمر بشىء صار حسنًا ، وإذا نهى عن شىء صار قبيحًا ، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع .

النوع الثالث : أن يأمر الشارع بشىء ليمتحن العبد ، هل يطيعه أم يعصيه؟ ولا يكون المراد فعل المأمور به ، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه ، ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ (الصافات:١٠٣)، حصل المقصود ففداه بالذبح . . . فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به .

وهذا النوع والذى قبله لم يفهمه المعتزلة وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك . بدون أمر الشارع .

والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان ، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع .

وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة وهو الصواب[1].

٢١- الحب والإحساس الفطريان هما أصل التحسين والتقبيح :

وهذا الحب والإحساس الذى خلقه الله فى النفوس هو الأصل فى كل حسن وقبح ، وكل حمد وذم ، فإنه لولا الإحساس الذى يعتد به فى حب حبيب وبغض بغيض لما وجدت حركة إرادية أصلاً تحرك شيئًا من الحيوان باختياره ، ولما كان أمر ونهى وثواب وعقاب ، فإن الثواب إنما هو بما تحبه النفوس وتتنعم به ، والعقاب إنما هو بما تكره النفوس وتتعذب به ، وذلك إنما يكون بعد الإحساس ، فالإحساس والحب والبغض هو أصل ما يوجد فى الدنيا والآخرة من أمور الحى ، وبه حَسُنَ الأمر والنهى والوعد والوعيد ، وذلك الأمر والنهى والوعد والوعيد هو تكميل للفطرة ، وكل منهما عون على الآخر ، **فالشريعة تكميل للفطرة الطبيعية ،**

---

(١) فتاوى الرياض : ٤٣١/٨ ، ٤٣٢ .

والفطرة الطبيعية مبدأ وعون على الإيمان بالشرع والعمل به ، والسعيد من دان بالدين الذى يصلحه ويكون من أهل (العمل) الصالح فى الآخرة ، والشقى من لم يتبع الدين ويعمل العمل الذى جاءت به الشريعة فهذا هذا والله أعلم[١] .

* * *

---

(١)مسألة فيما إذا كان في العبد محبة لما هو خير وحق ومحمود فى نفسه، ص ٤٥٢ .

المصادر والمراجع

ابن باديس : [ابن باديس : حياته وآثاره] جمعها وقدم لها: دكتور عماد الطالبى . طبعة الجزائر سنة ١٣٨٨هـ سنة١٩٦٨م .

ابن تيمية : [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] طبعة القاهرة - الأولى - سنة ١٣٢١هـ .

[منهاج السنة النبوية] طبعة القاهرة - الأولى - سنة ١٣٢١هـ .

[كتاب الرد على المنطقيين] طبعة دار المعرفة - بيروت.

[الفتاوى] طبعة الرياض . سنة ١٣٨٩هـ .

البشير الإبراهيمى : [آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمى] . جمعها وقدم لها : دكتور أحمد طالب الإبراهيمى . طبعة بيروت سنة ١٩٩٧م .

دكتور فهمى النجار : [الدراسات النفسية عند الإمام ابن تيمية] -
١ - العقل - طبعة الرياض سنة ١٤٢٥هـ سنة ٢٠٠٤م .

محمد عبده ـ الأستاذ الإمام ـ : [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ـ طبعة دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٩٣م .

المودودى ـ أبو الأعلى ـ : [موجز تاريخ إحياء الدين وتجديده] ترجمة : محمد كاظم سباق . طبعة بيروت سنة ١٣٩٥هـ سنة ١٩٧٥م .

المحتوى